



۷۷

شماره

۵۱۷

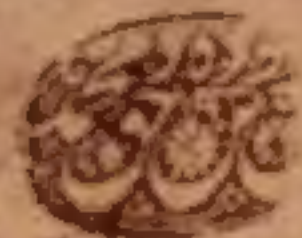
فصل

۱۴۹
ق
۲

۱۵

۱۵

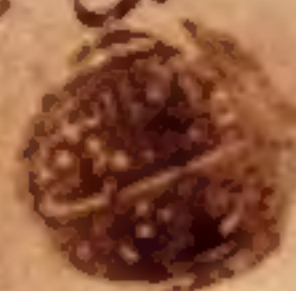
هو المالك
شيخ عابد بن محمد



من كتب خزانة



وهبت هذه النسخة لولدي الامير
علي بن عبد الفتاح



قد نقلت هذه النسخة
الى دار الكتب
في سنة ١٢٣٨



تاريخ	١٢٣٨
رقم	٩٧٠٩
ملاحظات	

حاصل من كتاب

قد نقلت من يد الى يد
في سنة ١٢١٨



١٢٤٠

قد نقلت هذه النسخة
الى دار الكتب
في سنة ١٢٤٠

قال

مفتي

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله والصلاة على محمد وآله **قال** فلهذا قد ايدى فلفظ الكتاب النفع محققا للشرع لبيان
 ما يعتد عليه في القوة مما تروى في صاحب الكتاب او اقم فيه بخلاف ما يقتضيه دليل ما يصح ما قد
 يخفى من العبارة او مقصود المسئلة متعديا في غاية الاختصار والسدح حتى ونعم الوكيل
قول اما المطلق الم لم يتوقف لتعريف المطلق هنا والمكشف حقيقة انه الذي
 يتبع على اسم الماء عرفا معرا عن القوة والاضافات فان كان قد يقيده بقيده جازا في كل
 كما يقتضيه كونه ما يتردد في ذات ذلك من خواصه عدم جواز سلب اسم الماء عنه وبقائه
 الى النفع عند اطلاق اللفظ **قول** فلهذا في الاصل مظهره في اصل خلقه حيث لم يكون له عار
 آخر **قول** في رفع الحديث لا تغير مظهر الحديث بخاست حكمه معنوية يحتاج في ازالتهما الى الترتيب
 ولا يتعدى حكم التجنيس محلها الى محل آخر مع الرطوبة والفتنة بخاسته معنوية يتعدى مع الرطوبة
 ولا يتوقف على العلم بالشيء وقد لا حظ للمصنف في قولنا برفع الحديث في قوله الحديث
 فان الرفع لا يكون الا بالشيء بخلاف الارتفاع واسم ان الحديث يطلق حقيقة على معنى آخر
 وهو الاسباب الموجبة للظاهرة **قول** وكلمة تجنيس سيلا الفاسدة في كل المطلق بخاسته في
 تجنيسه في الاستيلاء الغلبة والتميز والادب لا واصفا للون والطعم والرائحة فانها الا
 المعنوية للماء التي تتبدل في دايمة مع تغير باوجه واحد دون باقي الاوصاف
 كالكثرة والبرودة **قول** ولا تجنيس الجار من المملكات اي من المطلق والارادة كما
 هو انما هو من الارض غير البراءة الجارية على وجه الارض غير خارج فانه تجنيس المملكات اذا تعلق
 عن الكثرة استوى سطوحه وان سفل موضع المملكات اخفى بالتجنيس ولا يشترط في الكثرة
 على اللوح ويشد اليه في البعانة اطلاق الجار وتخصيصها الكثير من المراك **قول** وحكم ما في الكلام
 حكمه لا المراد به الحكم هو ما في حياض الترتيب الكثرة فانه يكتفى بما كان في عدم تجنيس
 من دون التغير اذا كان له مادة من مظهره واقف ويشترط في المادة الكثرة في الاسم وانما
 قد يكون واقفا لانه لو كان جاريا لكان اسم الجار واقفا على الجميع وانما يشترط الكثرة في
 المادة لان هذا الحكم من اجل انما هو مع عدم استواء سطوح المائتين الماخ مع الاستواء بينهما في
 الحقيقة واحدة ولا حد فيكون بلوغ المجموع الكثرة **قول** وكذا الماء الغيث اي حكمه كما كان في الماء
 ولا يشترط كونه بحيث يجرى من ميزابهم بشرط ان يكون له قوة فلا عبارة بخلاف انما هو المطلق

يكون له قوة فلا عبارة بخلاف انما هو المطلق
 اليسير **قول** ويجنيس التعليل بالملاقات على الاصح
 هذا هو المعنى به ويجاد يكون اجابا عيب
 للمصاحب خلافا لابن ابي عمير **قول** وفي
 تنبيه المكثره روايات اشهرها ان وماذا
 رطل في بعضها ستمائة وفي بعضها الف
 والمذموم هو ما وردت به الرواية
 المشهورة **قول** وفيه الشك بالبرهان
 وقال المصنف انه المذموم هو رطل
 نصف البواني والاصح الاول والارسل هو الكروية
 مائة وثلاثون درهمين او ثمانية وعشرون
 اوبان وثمانية اربعمائة وسبعمائة حقيقة
 في الزكوة انشاء الله **قول** وفي جاسته
 ابي المملكات قولان اظهرهما التجنيس
 من احوال عدم التجنيس وجوب
 التخرج مع بقية الثاني عدم التجنيس والتخرج
 التخرج انما كانت القول بالتجنيس الرابع ان
 كان ما وده كثر الم ينجس بالملاقات والاصح

الثاني هو

قوله

وانصباب الخمر ذهب بعض الاصحاب الى الفرق
بين القطرة والقطرتين من الخمر وانصبابها واجب
للاصباب نزع جميع الماء وفي القطرة والقطرتين
عشرين دلوا والاصح عدم الفرق وعبرة المص
يلوح الفرق نظر الى ان المتبادر من الانصباب
ما يكون كثيرا دون نحو القطرة والقطرتين
مع احتمال ارادة عدمه نظرا الى ان الانصباب
للمايص صادق في القليل والكثير **قوله**
وكذا قال الثلثة في السكرات المايعة بالاصالة
دون الحثيث والمراد بالثلثة الشيخان والمرتفع
وهذا القول هو المشهور وعليه

الغنى

٢

الغنى لم يتركها الخمر في الاحكام **قوله** والحق الشيخان الفقهاء وهو المشهور
بين المتأخرين وعليه الفتوى لانه غير مجبول **قوله** فان غلب الماء سراح عليها
قوم اثنين اثنين اي حال كونهم اثنين اثنين احدهما في السلي البيرة والاخر في استعملها
فيكونون اربعة فصاعدا الا ان يؤدي الكثرة الى البطوة والته في بالعود
نزول والمفهوم من لفظ القوم الرجال فلا يجزئ النساء ولا الخنثى وكذا
الصبيان والمراد باليوم يوم الصوم من طلوع الفجر الى الغروب لا اليوم عرما
وهو ما يعمل فيه عادة ولا يابس باجتماعهم في الاكل والشكوة ولا يجزئ الواحد
الدائب ولا السراح ليل **قوله** وكذا قال الثلثة في الفرس والبقرة وعليه
الفتوى **قوله** وموت الانسان سبعون ذكرا والاشق لكان اذا وقع الكافر حيا ثم عرض له
الموت وقلنا بان النجاسة التي لا تقص فيها يجب لها نزع جميع الماء والاصح منها
نزع الجميع والمراد بالثلاثة على كل البيرة والغالب ان تعددت ولا **قوله**
والعذرة عشرة ذكرا في اليابسة **قوله** فان ذابت فاربعون او خمسون والمراد
بكونها ذائبة تائثر الماء في اجزائها وتكليفها وان لم يتلاش والمعتبر وجوب
خمين **قوله** في الدم احوال والمروى في دم ذبح الشاة من ثلثين الى اربعين

البطوة
الغنى

الدائب
الغنى

المعتد به وجوب أربعين **قوله** وفي القليل دلالة يسيرة الأصح أنها عشر **قوله** ولما
الكلب يشبهه أربعون المراد بشبه الكلب ما في حجمه كإن آوى ونحوه **قوله** والحق
الشيخان بالكلب موت الشغل والارنب والشاة الفتوى على ذلك وروى
في الشاة تسع أو عشر لا عمل على الرواية بل الأربعون **قوله** ولما روى
وفي رواية سبع الأصح أربعون **قوله** ولما روى الطبري واغتسال الحبة
المراد بالطير من الحمام فما زاد وفي وجوب النزع لاغتسال الجنب كحال لأن
الفرق من فلو بدنه من نجاسة عينية ولا يتعلل بتجسس الماء بغير منجس وربما حمل
على أن النزع يعود الظهورية بناء على أن المستعمل غير طهور كما هو عند الشيخين
وجامعة البئر كالقليل في الانفعال وادور عليه أن شرط تحقق الاستعمال
حصول رفع الحدث بالانفعال وقد صرح الشيخ والجماعة بعدمه انتهى الدال
على الفساد فلا يتحقق الاستعمال على أن الوارد في الأخبار النزع بدخول
الجنب البئر ونزوله ووقوعه فيها ولا لالة في ذلك على الاغتسال **قوله** وللغارة
أن النفسخت وكذا هو انتفى **قوله** وقيل ولو هو قول ضعيف **قوله** ولما روى
سبع المراد به العظيم الذي لم يبلغ **قوله** وفي رواية ثلث لا عمل عليها **قوله** ولو كان
رضيعا فله واحدة المراد به من يغلب عليه الاعتداء باللبن في مدة الرضاع فلو

المجتمعة

المراد بالانفعال
المراد في الشئ

عليه

غلب عليه غيره أو ساواه فليس برضيع وكذا هو فرقت مدة الرضاع **قوله** وكذا
في العصفور وشبهه شبه العصفور ما تحت الحمامة **قوله** ولو غيرت النجاسة ما عودنا
نزع أي جميعه الحكم بنجاسة **قوله** ولو غلب فأولى أن ينزع حتى يزول التغيير أي
يستوفي المقدار بعد زوال التغيير والأصح أنه إن كان للنجاسة مقداره منصوص
نزع أكثر الأمرين من المقدار وما به يزول التغيير والنزع جميع الماء فإن غلب
وجب الشرايح **قوله** أو كانت البئر فوقها أي قرار البئر فوق قرار البالوعة
وتحقق الفوقية بالجهة أيضا إن يكون البئر في جهة الشمال والبالوعة في جهة الجنوب
لما ورد في الأخبار من أن يجري العيون مع مهب الشمال **قوله** ما لم يتصل بها
مع التغيير عند ما مطلقا عند العالمين بالنجاسة بالملاماة **قوله** وأما المضاف
فهو ما لا يتناول الاسم بطلاقه ويصح سلبه عنه عرف المضاف ولم يعرف المطلق
استغناء بتعريفه عن تعريف المطلق لأنه يعرف منه بالمعابلة ولو عكس المكان
أولى لأن المطلق عمدة الباب وادور بما لا يتناول الاسم بطلاقه ما كان ما يما
ولا يندرج في اسم الماء عند طلاقه أي عند تجريد من القيمة والاضافات اللازمة
دون المنفكة كالبيئر والنهر في قولنا ماء البيئر والنهر ولا شك أن المراد عدم التساؤل
عرفا ولغة لا اتفاقا في ذلك **قوله** ويصح سلبه عنه خاصة أخرى للمضاف وهو

المهبت
وزيد بن باد

ان ما يصح سلب اسم الماء عنه بحيث لا يتخلل الفاعل له كمال العرف واللغة ولا يرب
 ان المقدم من ما في التعريف المايغ وان كان ظاهر اللفظ العموم وهو غير ممكن
 لانه ذلك صادق على الجرح وكثير من الاشياء مع انها ليست من المضاف **قوله**
 كالمعتق من الاجسام والمصعد والممزوج بما يسلبه الاطلاق استوفى بذلك
 اقسام المضاف واداد بالمعتق ما يستخرج لا يتوسط النار كما والعنب
 والليمون والمصعد ما يكون للنار مدخل في استخراج كاه النور والقسم
 الثالث هو ما لم يكن في الاصل مضافا ثم عرض له الاضافة بمرجه بما يسلبه الاطلاق
 عرفا كالمزج بكثرة الزعفران جدا **قوله** وكل ظاهر اي قليلا وكثيرا لانه من
 الاعيان الطاهرة في الاصل **قوله** كان لا يرفع حدثا اراد انه غير مطهر كمنه في
 بالمفسر دون المفسر كناية الخلاف ولم يتعرض الى الاشعار بخلاف ابن بابويه
 القائل بكون المضاف يرفع الحدث الشدة ضعفة عند **قوله** وفي طهارة محل
 به قولان اصحهما المنع القائل بطهارة محل الحدث به هو سبب الترفع تعويلا على
 دلائل كلها ضعيفة والاصح **قوله** وكل ما يمازج المطلق ولم يسلبه
 الاطلاق لا يخرج من افادة التطهير وان غير احد او صافه اراد بذلك ما يمازج
 مما ليس بعين نجاسة لانه قد سبق ان الكثير اذا تغير بالنجاسة نجس فهذا

الاعتبار يتحقق الرد على الشرح في قوله ان المضاف المجزأ او التغير المطلق الكثير
 نجس ولا شك انه قول ضعيف لان الانقهار نجس ليس بالنجاسة ونجس الكثير
 مستحق في ذلك **قوله** وما يرفع به الاكبر طاهر وفي رفع الحدث به ثانيا قولان المروي
 المنع المرد بما يرفع به الاكبر منها القليل المنفصل عن اعضاء الطهارة دون ما يقبل
 في الاثارة لان الكثير لا يتفعل بالنجاسة العينية الا اذا تغير بها فكيف يتفعل في
 الحدث به واداش ربقوله المروي المنع الى الرواية الضعيفة بذلك عن الكاظم
 والاصح جواز الرفع به ثانيا وما زاد لبقائه ظهورية لظاهر الكتاب سنة وفهم
 من قوله وفي رفع الحدث به ثانيا قولان ان ازالة النجاسة به ليست محلا للقولين
 وليس كذلك لعل ما دل به ذلك بطريق **قوله** المروي المنع عليه فان الرواية بالمنع
 وردت في رفع الحدث به **قوله** وفيما يزال به الحدث اذا لم تغيره النجاسة
 قولان اشبههما التنجيس المرد بما يزال به الحدث الماء القليل المنفصل عن محل
 النجس من ثوب وبدن وانا وغيره ولا يرب ان تغيره بالنجاسة موجب لتنجسه
 انما الخلاف فيما اذا لم يتغير بهاء للاصحاب فيه اتوا على ثلثة اقوال الاول
 نجاسة الماء ماء الغسلات المعبرة في التطهير كلها الثانی نجاسة ما عدا ماء
 الاخرة الثالث طهارة الجميع والمشهور بين الاصحاب الاول وهو الاصح **قوله**

عند الماء الاستنجاء يجمع الاصحاب على ان الماء الاستنجاء لا يجس به ما يلقاه وان كان
 قليلا لا في نجاسة للرواية من الصادق عا وصح جمع بانه طاهر وبعضهم حكم
 بالعتق وجعل الغاية عدم جواز استعماله ثانيا ولا يحصل له ذلك في الميعاد
 من الشارع بخس لا يجس به الملاقى وكيف كان فذاك انما هو من الحديثين خاصة
 دون المتن ونحوه بشروط عدم التغيير وعدم انفصال شئ من النجاسة متميز
 وعدم الوقوع على نجاسة خارجة ولا يخفى ان الاستنجاء تطهير المخرجين من
 نجاسة الحدث ولا جبر بزيادة الوزن ولا يسبق اليد الماء **قوله** ولا يغتسل
 غسالة الماء الا ان يعلم غلوها من النجاسة هذا هو المطابق للمروي وصح جمع من
 الاصحاب بنجاستها مطلقا بالطهارة والطهارة اقوى للنقص وهو بخلاف ابن ابي
 وان كان الا حوط الاجتناب **قوله** ويكره الطهارة بماء اسخن بالشمس في
 الآنية لما روي من انه يورث البرص والافرق بين كون الآنية من طينة كالنجاس
 والحدية او لا كالخفاف ولا بين كون القطر شديدا او لا وعلوه ولا بين
 الى التشميس تشمس الماء المصادف ووقوع الشمس عليه كونه في الاناء وان كان
 طاهر **قوله** اسخن انما يقع على ما سخنه مسخن وكذا الفرق بين بقا السخونة
 زوالها لاطلاق النقص وكما يكره الطهارة بكماء العجن به بل ينبغي ان يكره

بج

جميع استعماله التي تخاف معها تولد الخنزير وتقييد السخنين بكونه في الآنية
 يفهم منه عدم كراهية المسخن في الموضع الصغير والتساقية ونحوها ولا يخفى ان
 الكراهية حيث يوجد ماء آخر للطهارة فانه مع فقد ماء آخر يتقن استعماله
 وبما واسخن بالبار في غسل الاموات اي يكره تغسيل الميت بالماء المسخن بالنار
 وان كانت العبارة ربما اوهمت خلاف ذلك وتقديرها يكره الطهارة بماء
 اسخن بالنار وذلك في غسل الاموات خاصة دون سائر الطهارات لانه يترتب
 البدن فيعتد ونحوه من النجاسات منه دلالة في تغاؤل الاله بالجم **قوله** واما الاسرار
 الى آفة الاسرار جمع سور وهو ما لا قليل لاقاد جسم حيوان ولا يرب انما يبع
 للحيوان في الطهارة والنجاسة والكراهية **قوله** وفي سور ما لا يؤكل طهارة قولان
 احدهما النجاسة وهو قول الشيخ **قوله** وكذا في سور المسوخ هي جمع مسوخ والماء
 بها الطيور انما هي المخلوقة على صور المسوخ من بني آدم وقد روي انها ثلثة عشر
 صنفا واطلاق اسم المسوخ عليها بالمجاز للمساواة في الصور فان المسوخ
 قد روي انها ملكة بعد ثلثة ايام ولم يوالدوهي وان كانت داخلية في
 ما لا يؤكل طهارة فيكون الخلاف فيه بالطهارة والنجاسة شاملا لها الا انه قد
 يقع الخلاف فيها بخصوصها فكذا كل فردا بما ذكره اكل ما بعد ما **قوله**

الرخوة
 ستنى بدن

وكذا اكل الجيف مع غلو موضع الملاقاة من عين النجاسة المراد ما من شأنه ان
 ياكلها ولا يربى احتمال الطهارة فيه انما هو مع غلو موضع الملاقاة من عين
 النجاسة ويغني اين يراد به عدم العلم بوجوده اذا لو وجدت النجاسة فيه
 لكان نجسا قطعاً **قوله** والطهارة في الكل طهر هذا هو الاصح لرواية ابي العباس
 الباق من الصادق **قوله** وغيره من انه لا يل **قوله** وفي نجاسة الماء بما لا
 يدرك الطرف من الدم قولان احوطهما النجاسة المراد كون الدم قليلاً جداً
 بحيث لا يكاد يدرك الطرف او كونه لا يدرك في غالب الاحوال فلهذا اذا المشغل
 على لون اذا وقع عليه حسن البصر ادركه فلم يبق الا ارادة المجاز والقول
 بعدم النجاسة للشيخ رحمه الله وسنده رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى
 عمه ولا دلالة فيها على ادعاء الاصح النجاسة **قوله** ولو نجس احد الانامين
 ولم يتعين اجتناب ماؤه لوجب اجتناب النجس ولا يتم الا باجتنابها **قوله**
 ولو اضطر معه الى الطهارة يتم اي لو اضطر المكلف الى الطهارة مع هذا الماء
 فقط يتم لان هذا الماء بالنسبة الى الطهارة كالمعدوم اذا لا اثر له في رفع
 الحدث ولا يتصور استعمال احد بما ثم غسل ما اصابه ماؤه بما جاء الثاني ثم الطهارة
 بالثاني فيكون قد تطهر بما طهر قطعاً للنهي عن استعمال كل منهما الدال على الفساق

٨
 والجزم بالتنجيس بالنجس والشك في حصول المظهر فيحصل مانع اخر من الصلوة
 وازالة النجاسة على الطهارة المائية **قوله** والوضوء يستدعي بيان امور
 الاول في موجباته اي بيان الوضوء يستدعي ويقتضي بيان امور وانما
 يقتضي ذلك لان كون الوضوء افعالا للحدث يستدعي معرفة ذلك
 وذلك تنجز الى آداب الخلوة والموجبات هي الاسباب المعروفة لوجوب
 الوضوء ولا يريد ان يجابها الوضوء متوقف على شغل ذمه المكلف بشرط
 بالطهارة لان كون شئ سبباً ومعرفة حكم شرعي لا ينافيه توقف ذلك
 على شرط فان الدلو كسبب لوجوب الصلوة مع انه مشروط بخلو المكلف
 من مانع ضحتها نعم لو اعتبرنا كلام الامرين سبباً لكان كل منهما سبباً
 ناقصاً **قوله** وهي خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد لا يفي
 ان الجار متعلق بالمصدر فيكون الخروج من الموضع المعتاد معتبر في كل
 من الثلاثة ليكون موجبا للوضوء فلو خرج احدهما من غير المعتاد لم يجز
 به الوضوء بمجرد فوجه والمعتاد في العبارة يمكن ان يراد به المعتاد
 خلق مثله مصرفاً للفضلة المعلومة وهو الطبيعي وان يراد به ما كثر فخرج
 الفضلة منه بحيث صار معتاداً لذلك فان اريد الاول ورد عليه غير الطبيعي

فان المزوج منه ينقض اذا صار معتادا او يتحقق ذلك بصدق الاسم عليه
 وربما اكتفى فيه بحصول مرتين متواليين عادة كالحيض وفيه نظر بهذا
 اذا لم ينسد الطبيعي فان انسدت اثار الخارج باول مرة قطعاً ولا فرق في ذلك
 كله بين كونه تحت المعدة او فوقها وان اريد الثاني او هم كون الطبيعي
 لا بد فيه من العادة وورد عليه غير الطبيعي اذا انسدت الطبيعي فان الخارج
 منه موجب للوضوء وان لم يصير معتاداً كما عرفت ولا يخفى ان خروج
 احد الثلثة من المعتاد يقتضي انفصاله عن محله لانه المتبادر فلو خرجت
 المعتادة لموتة بانها يطثم عادت فلا نقض وهو اصح القولين
 والنوم الغالب على الحاستين المراد به المبطل للادراك بهما فلا يتحقق
 السنة وهي مبادى النوم ولا يخفى ان المراد بالحاستين حاستا
 السمع والبصر واختصاصهما بالذكر لانهما اعلم الحواس الخمس او كما قد عا
 يقدر وجودهما ثم يعتمد ما يغلب على فطنة **قوله** والاستحاضة القليلة اورد
 ان المتوسط في غير الصبح من موجبات الوضوء وكان عدداً في جملة الموجبات
 لازماً **قوله** وفي مسن باطن الدبر و باطن الاحليل قولان اظهرهما انه لا
 ينقض الاحليل هو الشبهة التي في الذكر والقول بالنقض بذلك قول

ابن بابويه وهو ضعيف **قوله** اداب الملوحة اراد بالاداب ما يعلم انه اجبت
 والمندوبات والمحرمات والمكروهات كما لا يخفى **قوله** والواجب ستر
 العورة المراد انه يجب جلوس المتخلى بحيث لا يرى عورته ومعلوم ان
 ذلك انما يجب مراعاة اذا كان الناظر متحرراً فاحل زوجه والملوك التي يباح
 وطبها ومن حضوره وغيبته سواء من الحيوان والطفل لا يجب التستر عنهم
قوله ويحكم استقبال القبلة والاستدبار ولو كان في الابنية على الاشبه
 وقال المفيد كونه الاستقبال والاستدبار مطلقاً وخص الاستدبار التحريم بالاحتياط
 دون الابنية والاصح التحريم مطلقاً لانصر الصريح في ذلك ولا بد من
 الاخراف عن القبلة بيده فلا يكفي انحراف عورته **قوله** وقل ما يجري
 مثلاً على المشقة المراد اقل ما يجري في الاستنجاء من البول غسل مرتين
 فان غسل البول عن الثوب والبدن يجب فيه الغسلتان وقل ما يحصل
 الغسلتان بقطرتين هما مثلاً ما يتخلف على راس المشقة غالباً لكن
 لا بد من ورود احداهما بعد انفصال الاخرى لتحقيق تعدد الغسل وهذا هو
 الاصح وقيل تجري الغسل مرة واحدة وحده الانتقاء ويتحقق الانتقاء بوزال
 العين والاشرف **قوله** ولا يجري اقل من ثلثة ولو نقي بها وظهر الظاهر اطلاق

انفسه من الطهارة وزوال النجاسة حكم شرعي فيتوقف على النقص والانقص
 على الطهارة بدون ذلك وقيل باجرا او الاقل مع التقاويه وهو ضعيف وعلى ما
 قرناه فلو ترك استعمال ما بعد البقاء لم يحكم بطهره ولا بصحة صلواته **قوله**
 يستعمل الخرق بدل الاجار وكذا يستعمل كل طاهر قانع جاف **قوله** ولا يستعمل
 العظم ولا التروث انتهى عن استعمالهما معطلا بكونهما طعام الجن وطعام ذواتهم
 فيحرم استعمال مطعوم الانس بطريق اولى ولو فعل انثم واجزا على اصح
 القولين كما لا يستخرج مفسوب **قوله** ولا الخمر المستعمل الا مع طهارته
قوله وسننها تغطية الرأس عند الدخول والتسمية هي قول بسم الله
 وبالله **قوله** وتقديم الرجل اليسرى اى عند دخوله الى الحلاء وذلك في البناء
 ظاهرا في الصحراء فيمكن ان يزداد تقديمها في موضع الجلوس **قوله** والجمع بين
 الاجار والماء الشاء الله على اهل قبا به ولا فرق في ذلك بين المتعدي وغيره
 والاقتصار على الماء ان لم يتعدى الاقتصار على الماء دون الاقتصار على الاجار فان
 الجمع بينهما افضل على كل حال وانما قيد بقوله ان لم يتعد لان المتعدي لا يجوز ان يقتصر
 فيه على الاجار **قوله** ويكره الجلوس في الشارع والشارع الشوارع جمع
 شارع وهو الطريق والشارع جمع مشرعه وهي طريق الماء للوارد **قوله**

الاستحجار
 استجاره

وهو وضع النعنع عن زينة العابد من ثيابها ابواب الله وجميع الدار وقيل مجتمع
 النادى المتعبر عن النعنع وكلاما لما عن **قوله** وتحت الاشجار المشرفة اى التي
 شرفها ان يكون لها شرف وان لم يكن مشرفة في الحال ولا ينبغي ان يفعل ذلك في
 ملك غير بغير اذن محرم **قوله** وفي النزال اى النزل انه لا يجاء المسافر من
 ابيه فينزلون تحته **قوله** ويستقبلان الشمس والقمر اى نفس قرصيهما دون
 جهتيهما والمراد استقبالهما بنفس الفرج بحيث يكونان باديهما كما دل عليه الخبر
 فلو استتر عنها شيء فلا بأس **قوله** والبول في القبلة اى في الارض الصلبة لا يعود
 عليه وكذا اما في معناه كما جلوس في اسفل المنخدة وبشره لك قول رضا
 ممن فقه الرجل ان يتردد ببوله اى يتخير موضعها كما لم ترفع وتخير
 اثره **قوله** وفي مواطن الهوام هي جمع دابة وهي الحشرات لانه يؤذيها ولا
 يؤمن ان يمسسه شيء منها وربما قيل انها مواطن الجن ولا فرق بين البول و
 الغائط **قوله** وفي الماء جاريا وسكنا واستان اشده حرارة والغايط
 اقله والمز من الحدث في الماء ما يعم الحدث على شاطئ فيجرى الى الماء وقد
 قلل بان الماء هلا وبان ذلك يفسد الماء ولا يبعد ان يستثنى من ذلك
 الماء الجاري في نفس بيوت الحلاء المعدة لاكتناف النجاسة **قوله** واستقبال

الاخذار
 از باب و بين انه

ج

ترجع به الى بول خذ من اعادة عليه وفي انه كبري انه كبره كسند بار بابه ايضا
 انتهى الحسن **قوله** والاستنجاء باليمين لشبوت النهي عنه **قوله** وبالياس
 وفيها خاتم عليه اسم الله اي كبره كاستنجاء باليسار في هذه الحالة وكاستنجاء
 ببارية فلا شعارة بان الجملة الحالية مختصة باليسار فانه لا كبره كاستنجاء بها مطلقا
 ويحقق باسم الله سبحانه اسماء انبيائه وانتمته علم وانظر ان اسم فاطمة عا
 كذلك **قوله** والكلام الا بذكر الله تعالى او للضرورة ويستثنى ايضا قراءة آية
 الكرسي وحكاية الاذان والصلوة على النبي ص عند ذكره **قوله** النية مقارنه
 لغسل الوجه لم يذكر المصنف هنا كيفية النية ولا صاحب في كيفية احوال استحبابها
 انه لا بد مع قصد القربة من قصد ايقاعه لوجوبه ان كان واجبا والافلح به
 وكذا لا بد من قصد الرفع او الاستباحة ولو جمعها كان اكمل وهذا في غير دائم
 الحدث لان دائم الحدث لا تجزئه الاقتصار على نية رفع الحدث الا ان يقصد
 رفع ما مضى خاصة فانه في معنى الاستباحة والحدث العارض قد سقط
 الشارع اعتباره شرعا ولا بد في صحته الوضوء من مقارنه النية لغسل الوجه
 ان لم يفعل عند غسل اليدين لانه اول واجبات الوضوء ولا بد من مقارنتها
 لاعلاء لوجوب الغسل من الاعلى على اصح القولين فلو غسل من غير ذلك لم يعتد

بشئ

بشئ منها **قوله** وطوله من قصاص الشعر الى الذقن قصاص الشعر من اسفله
 منابتة في مقدم الراس والذقن محركة مجتمع الحيتين والمراد بهذا التحديد
 الغالب نظر الى انه منزل على مستوى الحلقة اما غيره وهو الانزع والاعم
 فانه لا يغسل من القصاص بل كحال على مستوى الحلقة فيغسل ما يغسل ولا بد
 من ادخال جزء من غير محل الغرض فيه من باب المقدمه وكذا القول في سائر
 ما يجب غسله ومسحه واستره اذا اتصل بغير محل الغرض حيث لم يكن بينهما
 مفصل محسوس واعلم ان النزع عتيق وما ابيح ان لكنتان للخاصية
 وكذا ان خاصية خارجة عن الوجه وكذا الصدعان اما موضع التخييف وهو
 الذي بين الناصية والصدغ فوجب غسله اقرب له خول في الوجه وانما
 سمي موضع التخييف لا اعتياد حذف الشعر منه كثيرا **قوله** وعرضه ما شملت
 عليه الابهام والوسطى وهذا ايضا منزل على مستوى الحلقة ويبغى غسل العذار
 وهو الشعر المماضي للاذن يتصل اعلاه بالصدغ واسفله بالعارض ويجب غسل
 العارض وهو الشعر الذي على الخيبتين وما العظام للذن ان عليها ما اشبهت
 السفلى والواجب غسل ما يستر البشرة من ذلك دون ما خرج بطولك عنه **قوله**
 ولا يجب غسل استرسل من النخية هو بفتح الفاء ما طال مخرج عن الوجه

قوله ولا تخليها اي لا تجب تحليل التحية فانه اطلاق العبارة فينا والكنيسة
 والحقيقة وهو اصح القولين في الحقيقة وكنيسة اسائر شعور الوجه ان الوجه
 انما يقع بالشعر فان الحنف يستمر تحتها فيجب غلبته فانه انما يقع
 به المواجهة **قوله** وغسل اليدين مع المرفقين تعبيرة بمع يقتضي كون المرفقين
 ج. د. من كل الفرض وهو الاقرب فيجب حينئذ غسل ج. د. من العنق من باب
 المقدمة **قوله** ولو كسر فقولان اشبههما انه لا يجوز في هذا هو المشهور والاصح
 وبالاخر اذا قال المرفق وان اديس وهو ضعيف **قوله** وقل الغسل ما يحصل
 به سماء ولو دهن المارد حصول مسمى الغسل فادى تحقيق ج. د. ج. د. من ماء
 على ج. د. من البشرة مع وقوع الاسم عليه وادى بقوله ولو دهن الماء
 لم يجز الماء بنفسه بل اجزاء المكلف بيده فتجو كما يفعل بالدهن لا يخرج بذلك
 عن كونه غسل مع وقوع الاسم عليه **قوله** ببقية البطل اي ببقية الماء
 الوضوء والمراد به ما كان على اعضاء الوضوء ولو كان غسلها واجبا او
 مستحبا دون ما يباينها فان ذلك يتقاربه فخرج عن كونه بطل الوضوء
 ولا ريب انه لا يجوز استيناف ما وجد يد فان فعل ومسح به بطل مسحه
 وضوءه ان تعذر المسح بطل الوضوء **قوله** فلا يؤيد بما يسمى مسح اي ج. د.

فلا يتعد ثلث شعرات ولا ياصبع ولا يخفى انه عبارة للمسح من شئ لان
 الجار يتعلق بمسح ولا يحصل لمسح الا من يمسح بما يسمى مسح فلو كان يدله
 ما يقع عليه الاسم كان احسن **قوله** وقيل قل ثلث اصابع القائل بذلك الشيخ
 وهو ضعيف نعم يستحب المراد بالاستحباب كونه افضل افراد الواجب
 المنيرة فلا يقع الا واجبا على اصح القولين للاصوين وقيل ما زاد على ما صدق
 عليه الاسم موصوف بالاستحباب وليس المراد فعله ثلث اصابع بل المراد
 مسح مقداره ثلث في عرض الرأس اما في طوله فيعتبر ما يسمى به **قوله**
 ولو استقبلنا لاشبهه انكر اية اي لو استقبل الشعر فمسح الى قبله فكس
 المسح وانكر اية اصح القولين **قوله** ويجوز على شعر او البشرة بشرط كون الشعر
 مختصا بالمقدم فلو جمع عليه شعر من غيره او مسح على طائر من شعرة بحيث
 خرج بالمد عنه لم يصح والاضحى بجزئه المسح على موضع الصانع لانه من رأس
 نظر الى مستوى الخلقه وان موضع الغم من الاغم **قوله** ولا يجوز في على ما
 كالعمامة وان وصل البطل الى الرأس اذ لا بد من كون المسح بباطن اليد
 والابد من الصاقه بالمحل **قوله** وما قبل القدم المراد بهما العظامان اللتان
 في ظهر القدم امام الساق في كل رجل كعب واحدة وهذا هو العرف بين

الامامية لا انفصل بين الساق والقدم ولا اعطيان النديان عن كمين القدم
شماره في كل رجل ثمان والاولى احوال الكعبتين في محل الفرض فيمسح بها
تماما من باب المقدمة قوله ويجوز منكوسا على اصح القولين مع
اكثرهية قوله ولا يجوز على مايلي من خوف وغيره الا الضرورة كالتقية
والمرض وكون المايل جبهة على سر او لصوقا على جرح وكفه او طلاء ولا
الاعادة بزوال السبب على اظهر القولين قوله ثم يارجلين ولا ترتيب فيها
هذا احد قولى الاصحاب والاصح وجوب الترتيب فيمسح اليمنى اولاً ثم اليسرى
قوله الموالاة وهو ان يكمل طهارته قبل الجفاف اي قبل جفاف جميع ما تقدم
على ما يتبادر من العبارة باعتبار اطلاق الجفاف وهو الاصح وقيل المعتبر جفاف
العضو السابق على هو فيه وقيل ان الموالاة هي المتابعة بين الاعضاء
فلو فصل بينهما ثم وان لم تجف شئ مما تقدم ويستتبع اعتبار ما مع تغذيا
فيستأنف للمسح من ان تغذر المسح بالبنية وان كان جمع التيمم الى هذا
الوضوء المبلغ في الاحتياط وهل يقدر في الهواء المنفرد الرطوبة جفاف البلل
لو كان الهواء معتدلا بحيث يعد ذلك اطلاقا بالموالاة فيه احتمال
والفرض في الغسلات مرة اي غسلا للوضوء والمراد بالغسل السبب

العضو وان تعد في اخذ الماء ووضع اليد بغيره يكون كف واحدة او كفين
مثلا كافيا لوجاهه على العضو قوله والثالث يدعة اي محرمته وهو الاصح
ولا يجوز المسح بياها ولو استوعبت اعضاء الغسل بطل الوضوء بتعد
المسح قوله والجبا ترترع ان امكن والاصح عليها ولو في موضع الغسل منه
العبارة لا يخلو من مناقشة وتحريم المسئلة ان الجبيرة اما ان يكون
في موضع الغسل والمسح ففي الاول اما ان يمكن نزوعها اولاد على التقديرين
اما ان يمكن ايصال الى البشرة اولاد على التقديرات اما ان يكون ما تحتها طاهرا
اولا فان امكن ايصال الماء الى البشرة بحيث تغسل وكان ما تحتها طاهرا
كفي تكرار الماء بحيث تحصل الغسل ولا يجب النزوع وان امكن وان كان
ما تحتها نجسا فان امكن النزوع ولم يضر وصول الماء الى البشرة فلا بد منه
لتطهير المحل ان لم يمكن تطهيره بدون النزوع والاصح على طاهر باجمع طهارته
ولو كان نجسا جعل فوقه طاهرا لمسحه عليه وان كانت في موضع المسح وهو
الثاني يجب نزوعها ومسح ما تحتها ان امكن النزوع ولم يضر ايصال الماء الى
البشرة لوجوب الصاق اليد بمحل المسح وان تغذر النزوع مسح عليها مع
طهارته طاهرا وهل يجب المبالغة ليصل الماء الى البشرة اذا كان ما تحتها طاهرا
ولم تغذر بوصول الماء اليه فيه احتمال قوي اذ لا يقطع الميسور بالعسوة

لما هو

ومن هذا يعلم ان قوله والجبانة تنزع الاستيقظ على الطلقة وكذا قوله والاصح
 عليها ولو في موضع الغسل ايضا لا يستقيم على الطلقة ويظهر ذلك بادي تامل
قوله ولا يجوز ان يوتي وضوءه غيره اختيارا او يجوز مع الضوئية ولو لم يكن
 من يتبرع وجب الاستنجاء ويتولى هو النية وجوبا لا مكانها منه وكون
 الفعل لا تارة خلة النية ولو نوي معا كان حسنا لا بد ان يراعى مقارنة النية
 الاول الفعل كالصحيح **قوله** ومن دام به السلس يصلح كذا في يصلح وهو
 كذا في يفره ودام الحدث لم يجد في حدثا اخر لان دوام السلس هو
 تواتر خروج البول افرجه عن كونه حدثا في حقه لا متتابع التكليف بحكمه
قوله وقيل يتوضأ لكل صلوة وهو حسن لان زمان الطهارة والصلوة
 وان سقط اعتبار الحدث الخارج فيه الا ان ما زاد على ذلك لا دليل على
 سقوط اعتبار الحدث الخارج فيه فيجب اجرا حكم الحدث عليه فيلزم
 الوضوء لكل صلوة وهذا هو مختار الشيخ في الخلاف وهو الاصح الاول
 مختاره في المبسوط لكن يجب عليه تحري زمان انقطاع الحدث بمقدار
 الطهارة والصلوة ان رجاء ويجب الاجتهاد في منع النجاسة من التعدي
 كالمسحضة **قوله** وكذا المبطون والمراد من به علة البطن من رشح او غشا
 اي يصلح كذا كغيره وهذا هو مختار الشيخ في الخلاف وهو الاصح الاول

التحري
 طلب چیزی
 کردن

مختاره في المبسوط الى قوله ولو في الحدث في الصلوة توضأ وبني هذا المشهور
 بين الاصحاب وبه نص صحيح والاقرب ان الحاقه بالسلس فيما سبق
 فان امكنه فعل الصلوة بظاهرة بان تحري زمان انقطاع الحدث وجب
 وان تعذر ذلك توضأ لكل صلوة ولو طرأ الحدث في الصلوة لم يقطعها
قوله وضع الاناء على اليمين هذا ان كان مما يغترف منه باليد والا جعل على
 اليسار ليصب الماء في اليمين **قوله** والتسمية هي بسم الله وبالله ويجب
 الدعاء ايضا **قوله** وغسل اليدين مرة للنوم والبول ومرتين للغائط قبل
 الاغتراف ولو اجتمعت تدخلت وانما يستحب الغسل المذكور اذا كان
 الاناء واسع الرأس يمكن الاغتراف منه وهو دون الكر ولم يكن هناك
 مانع من نجاسة اليد او خوف قصور الماء وموضع ابتداء هذه الغسل
 مفصل الزند واحتمل في الذكرى استحباب الغسل اذا كان الاناء ضيق
 الرأس كحصول مقصود الغسل بالاضافة الى باقي الاضواء **قوله** والمضغضة
 والاستنشق ثلثا ثلثا **قوله** وان يده الرجل بظاهرة اعيه والمرأة
 يباطنها هذا في الغسل الاول اما في الغسل الثانية فبالعكس فيهما
قوله والوضوء بمدة ليصل كمال الاستبراء واحتمل في الذكرى كونه ماء
 الاستبراء منه لان استبراء الوضوء لا يبلغ المدة **قوله** والسواك عند

الظاهر العذر

اي قيل من يتيقن الحدث وشك في الطهارة او يتيقنهما وشك في المتأخر ظهر
 المراد ان من يتيقن حصول الحدث منه في الزمان الماضي وشك في طهارة الطهارة
 بعده في زمان آخر فان الشك البقيد يمتنع اجتماعهما في وجود امرين متباينين
 في زمان واحد لان يتيقن وجود احدهما يقتضي يتيقن عدم الآخر والشك في
 احدهما يقتضي الشك في الآخر وانما حكم لوجوب التطهير لان التفات
 الذهن الى الامر المتيقن الوجودي يقتضي ظن بقاءه اذ لم ينتقل عنه الى اليقين
 وجوده منافية وهذا حكم مجمع عليه اما من يتيقنهما اي الحدث والطهارة و
 شك في المتأخر بان علم وجودهما في الجملة ولم يعلم المتقدم والمتأخر منهما فقد
 اطلق الحكم وجوب التطهير ايضا وهو قول المتقدمين الاصحاب والاصح ذلك
 ان لم يعلم حاله قبل زمان الطهارة والحدث المشكوك فيها بالتقدم والتأخر
 فان علمه وعلم التعاقب بين الطهارة والحدث بحيث قطع بتقدم توالي
 حدثين وطهارتين فانه يأخذ بمثل ما قبلهما والاخذ بصدقه على اصح الاقوال
 وامتنها حجة قوله او شك في شيء من افعال الوضوء بعد انصرافه بنى
 على الطهارة اي بعد انصرافه من الطهارة اي فراغه منها مجازا سواء
 بقي في موضعه الذي توضع فيه ام لا وفي الدرر ما جعل الانصراف
 على حقيقة زاده قوله ولو تقديرا ليشتمل من بقي بعد الوضوء في موضع

وضوءه بحيث لو اراد ان يفعله لا يمكنه الى اصل ان شك بعد الفراغ من
 الوضوء لا يلتفت اليه للنقص الوارد في ذلك لظاهر الحال من انه لم يخرج من
 الوضوء الا وقد اكمل افعاله قوله ولم يبق على اعضانه نذارة اخذ من طيبته و
 اجنانه سواء كان غسل ذلك اجبا او مندوبا لانه بلل الوضوء وبذلك ورد
 النص وفيه دلالة على بقاء الموالاة ما بقي شيء من البطل قوله ويعيد الصلوة
 لو ترك احد المخرجين لانه صلى بنجاسة عامدا او سهوا او جاهلا ويجب
 الاعادة في الوقت وخارجة على الناس والعايد على الجاهل في الوقت
 خاصة على الاصح فان قيل الحكم لا يرى اعادة الجاهل اصلا فكلنا العلم اعتمد
 على ان قوله ترك يشعر بالتصدد الى الترك وهو لا يكون الا مع العلم بنجاسة
 وعدم ازالتهما سواء نسبها حال الصلوة ام لا قوله ولا يعيد الوضوء
 لعدم الحدث واوجب ابن بابويه اعادته لو كان الخارج بولادون ما اذا
 كان غايما تعويلا على بعض الاخبار وهو ضعيف قوله وفي مسك كناية
 القرآن للمحدث قوله لان احصائها المنع وهو الاصح لظاهر قوله تعالى لا يمسه
 الا المطهرون وقال ابن اذريس كبره وهو ضعيف والمراد بلمسه بصلاته
 ببعض البدن والظاهر ان انفق كالبدن وان كان مازا ومنه محل
 تردد كالشعر والسنن ولا ريب ان المراد بكتابه رقوم حروف القرآن

غسل

ومنها التشديد والمد والهمزة وفي تحريم المساءل ان توقف اذ ليس من
 جملة المكتوبة لانه من الامور الحديثة ليدل على صفات الكلمات من الاعراب
 والبناء والاعتبار في ذلك بالنية فلو كتب كاتب كلمة فنيته انها من القرآن
 حرم مسها على من علم ذلك وليس بعيد قبول قوله في ذلك لصحة اجاب
 المسلم وانه لا يعلم الا من قبله ولو كتب ما لا يكون الا قرآنا كآلية الطولية
 بنية عدم القرآن فهل تؤثر بنية فيخرج المكتوب عن كونه قرآنا تردود التحريم
 اقوى لان اتصاف ذلك بالاجاز يقتضي القطع بكونه قرآنا **قوله** قالوا
 سئتم على اصح الاقوال واشهرها بين الاصحاب **قوله** انزال الماء بقطة
 ونوما اي الماء المعهود الذي هو المني وذلك اذا علم كون الخراج منيا
قوله ولو اشتبه اعتبر بالمدفق فتور البدن اي لو اشتبه الماء الخارج
 فلم يعلم كونه منيا فالمرجع في ذلك الى اوصافه الى صفة به وقد ذكر المصنف
 ثلثة منها المدفق بفتح الدال هو صفة دفع ومنها فتور البدن عقيب خروج
 اي تركوده وذلك لانكرا للشهوة ومنها مقارنته الشهوة لمزوجه مع التلذذ
 به ومنها رايحة الطلوع والعجين رطبا وبياض البيض باقا وهذه الصفات
 متلازمة غالبا فان تخلف بعضها فانما يكون لعارض فيكون وجود واحدة منها
 وان كانت ارايكا كما صرح به جمع **قوله** وكيفي في المريض الشهوة غيبه على ذلك

التركود
 ايتاونا

تجرؤ منية عن المدفق لعارض وهو ضعف القوة فلا يقدر في تعلق الحكم به و
 ذلك ثابت بالنص والاجماع **قوله** ويقتل المستيقظ اذا وجد منيا على
 او ثوب الذي يغرد به فكلم بكونه جنبا بالنص والاجماع وتعود على حال ولو كان
 جنبا حكم بيلوغه بذلك مع ان المكان ويتحقق باستكمال اثنتي عشرة سنة كما صح
 به العلامة في المنتهى والمراد بالشوب الذي يغرد به واجد المني الا يشرك فيه غيره
 فان شاك في اقراره بان ينام فيه ودفعه كالمخاف او على التعاقب اذا لم يعلم صاحب
 الشوب فالمني منه لا يصلح عدم تقدم **قوله** وعدة فيوبه المشقة ويتحقق بالتقاء
 المتمايزين اي تحاذيها **قوله** وان اكسل هو وصل لما قبله والمراد وان لم يزل
قوله وكذا في دبر المرأة على الاشبه هذا هو الاصح **قوله** وفي وجوب الغسل
 بوطي القدم تردود جرم علم الهدى بالوجوب الوجوب هو الاصح لفحوى حديث
 على علم في الانكار على الانصار ولا يرب ان القابل كالفاعل في وجوب الغسل ولو كان
 احد جانبا او صغيرا اختص الوجوب بالحي الباني وان لحقت احكام
 للصغير فممنعه الواتي مما يكره على الجنب متى يغتسل ويجب اعادته عند بلوغ
 والا حوط الوجوب بوطي البهيمه وما جرى مجرا **قوله** النية متعارفة لغسل الزا
 ويجب فيها ما سبق والمراد منها ما يتناول الرقبة تغلبا لانها كعضو واحد في
 الغسل حيث انه الترتيب في اجزاء العضو الواحد وح فاذا اتا من بالنية اي جزء
 كان منها اجزاء **قوله** او متقدمة عند غسل اليدين المستحب في الغسل لانه اول

بشر

الافعال وكذا عند المصنفه واستشاق بما يسمى غسل اي في الغادة وتحقق بالرجل
قوله ولو كان من بان يكون جريانه ما جاز المقتسل **قوله** ثم ميا منه ثم ميا سرة اتي
 بالميا من والميا سرة بمقتل الجمع حريه ايها الاعضاء التي في الجانب الايمن واليسار
 وما دل بذلك الاشعار بعدم وجوب الترتيب في الغسل ولو احد بغسل اعلاه
 او لا وجب غسل المشرك بين الاعضاء عند كل واحد منها من باب المقدمة
 والعورتان والسترة لا اولوية لغسلها مع احد الجانبين فيتحيز ان غسلها
 كان اولى **قوله** ويسقط الترتيب بالارتعاس على الاصح خلافه لا يشخ ويحقق بالارتعاس
 في الماء مقارنا بالنية اول طاقاة الماء اتي جزء كان من البدن مع اتباع ايها في غير
 تراخ وتختل شعر الكثيف والمعاطف والفكن في به ناسمينه وسبق الى
 اقوام بعض الطلبة من وجوب مقارنته النية في الارتعاس لجميع البدن بان يغسل
 في ماوشا مله جميعا ثم ينوي فهو من الارتعاس متى وجد التمس لمعة اكتفى
 بغسلها ان لم يتحقق تراخ بنا في الوحدة عرفا **باب** مسخونها سبعة اي مسخونا
 اكييفية **قوله** الاستبراء اما لا يرب ان الاستبراء المنزل ببول اذا كان رجلا لا
 ياتي على ما يختلف في الجرحا من اجزاء المنى فيغسلها وقا جماعة بوجوبه وهو اولى
 ثم يستبر من البول باجتهاد المدة كورا ما غير المنزل فانما يستبر من البول
 ان كان قد بان قبل الجراح او بعده ان افلا استبراء في حقه ولا اثر لما يجده من البول
 المشتبه بعد الغسل لم يستبر **قوله** وغسل يديه ثلثا اي قبل الغسل وحده

تسكنه الطهارة في
 البطن من السمن
 والجمع تحكك
 صحت

والغسل من المرفقين **قوله** وامرار اليد على الجسد اي دلكه واجبه ابنه بنية **قوله**
 وتكليفه يصل اليه الماء استظهارا **قوله** والغسل اجماع اي بمقدار صاع من
 الماء طلبا للاسباغ ويجزي وونه ما صدق عليه اسم الغسل **قوله** فيجوز عليه قراءة
 العزائم الاربع وهي ذات السجدة الواجبة وكذا ابعاضها حتى المشتركة اذا نوى
 به احدى **قوله** ودخل المساجد لا احتيازا اي عابر سبيل وذلك اذا كان في المسجد
 طريق للآية اما التردد في المسجد فانه يحرم كالبيت **قوله** عند المسجد الحرام ومسجد
 النبي كما فانه يحرم فيها الاجتياز وغيره اجماعا متنا والنصوص عن اهل البيت كما ورد
 بذلك **قوله** ولو احتكم فيها تيمم للخروج بتراب المسجد وغيره وجب تحرره وان كان
 ابعد من الباب والمسارعة الى ذلك بحسب المكان ثم قصد اقرب الابواب اليه ولا يجوز
 الغسل وان ساء اي زمانه زمان التيمم وقصر عنه ولا الخروج بغير التيمم ولو دخل جنبا
 فكا لجنب فيها عند بعض الاصحاب وليس ببعيد والحايعن كالجنب لرواية ابن
 حمزة الشمالي عن ابي ارقم والنفساء عايض في المعنى للاطباء على مساواتها
 لها في الاحكام اما استثنى **قوله** ووضع شئ فيها على الاظهر وهو الاصح للغسل
 بالنسبة عن ذلك وهو دال على التحريم والتقيد باستلزام البت الطراح له ولا فرق
 بينه الوضع من داخل المسجد وخارجا مطلقا **قوله** والاكل والشرب ما لم

قال في الاستبراء
 والاسباغ
 والاكل والشرب
 ما لم يتوضأ

يستثنى ثلثا فميزه في ذكر الكراهية على الظاهر ويستحب غسل اليدين **قوله** والخصاء
 بالثاء او غيره وقيل بتحريمه **قوله** ولو ارى بلاء بعد الغسل اعادة الامع البول
 او الاجتهاد المراد ان المنزل الرجل اذا ارى بلاء اشتبهما يحتمل كونه منيا بعد الغسل
 اعادة لان النظرة مني يخالف في المجرى الامع البول لا بقايا المنى يزدول
 ثم ان لم يكن اجتهاد توخا لان الظاهر ان البطل من بقايا البول وكذا لا يعيد
 مع الاجتهاد لكن يشترط تعذر البول اامع امكانه فانه يعيد الغسل والوضوء
 خمس ان يبول ويجهت قد شئ عليه وهي منه جهة في قوله الامع البول فانه من
 فعل امرين صدق انه فعل احدهما ان يبول ولا يجتهد فعليه الوضوء وان جهت
 من غير بول وهي صورتان تقع تعذر البول لاشئ عليه ومع امكانه يعيد الغسل واذا
 اتفيا اعادة الغسل وهي منطوق قوله اعادة الامع البول والاجتهاد **قوله** ولو احدث
 في اثناء غسل فقيه اقوال اصحها الاتمام والوضوء بالامع الاتمام من غير وضوء
 وقيل يتناف من راس والمراد بالحدث هنا هو الاصغر لا الكبر وجب
 للغسل قطعاً ولا فرق بين المرتسب المرتب في ذلك اذا كان الحدث قبل الكمال
 المرتسب غسله وبعد الشروع فيه ولو كان غير غسل الجنابة فالاتمام ثم ان كان قد تم
 الوضوء اعادة لا تتقاضيه بالحدث الاصغر **قوله** ويجزئ غسل الجنابة عن وضوء

المبعض

اجماعنا والنفس الكتاب الثلثة **قوله** وفي غيره ترددوا ظهروا انه لا يجزئ منه اجماع
 لقوا كل غسل معه وضوء الا غسل الجنابة **قوله** وهو في الغلب الخ قيد بالانطباق
 دم الحيض قد يكون بخلاف ذلك لان الصغرة والكثرة في ايام الحيض حيض وفي ايام
 الطهر طهر **قوله** وهن يجتمع مع الجبل فيه روايات اشهر بان لا يجتمع والاصح انه يجتمع
قوله واثلة ثلثة لا خلاف في ذلك كما انه لا خلاف في ان اكثر عشرة وكذا الكلام
 في ان ثلثة ايام بليها فليكون الحيض اقل من ثلثة ايام بليها ويعتبر فيه التوالي
 على الاصح وحقيقته ان يكون الدم فيها على الاتصال بحيث متى وضعت القطنه وسرت
 تكون به **قوله** ولو كل ثلثة في جملة عشرة فعولان المردى انه حيض اي لو كان بان الدم
 ثلثة ايام في جملة عشرة ايام اي لم يزد جملة الزمان المشتمل على ثلثة ايام
 كما اورات الاول والثاني من العاشر والاول والثالث والخامس ونحو ذلك
 فقي كونه حيضاً قولان للاصحاب احد ما وبه رواية مرسله انه حيض وانحصر العدم
 برشته والتوالي كما سبق **قوله** وما بين الثلثة الى العشرة حيض اي اذا حصل الدم
 ثلثة ايام وحكم كونه حيضاً وبقي الى العاشر وانقطع فانه ما بعد الثلثة الى العشرة حيض
 وان اختلف لون الدم الا ان يعلم ان ما بعد الثلثة دم غزرة او قرح فان الثلثة
 فقط حيض **قوله** ومع تجاوز العشرة ترجع ذات العادة اليها والمبتدأ والمقطعة

الى التفسير الى ما سبق من الحكم يكون الدم كالحية اذا انقطع على العشرة فان
 تجاوز ما قلنا ان يكون المرأة ذات عادة مستقرة فانها ترجع الى عادتها بمعنى
 انه يحصل لها اليقين بتجاوز الدم العشرة ان زمان العادة هو الحيض وما
 استثنى منه فتعفى صوم العادة والعبادة الواجبة من صوم وصلاة تعفى
 فيما بعد ما ان كانت قد تركت العبادة بعد ما ان تكون مبتدأة وهي التي
 لم تستقر لها عادة أصلاً أو مضطربة وهي التي استقر لها عادة في الحيض
 ثم اضطربت عليها حال الدم ونسيتها وخرضت المبتدأة والمضطربة مع التجاوز
 ان يرجع الى التفسير بان الحيض حال لون الدم فان كان في تلك المدة مختلفاً لكون بعضه
 الحيض وبعضه بصفة غيره وكان مع ذلك ما هو بصفة الحيض لا ينقص عن ثلثه ولا يكثر
 على عشرة فعليها ان الحكم بان كان بصفة الحيض حيض وما سواه استثنى منه وهيل
 يعتبر فيما لم يكن بصفة الحيض بلوغ العشرة فيه قولان واعتباره قوي فان اقل
 عشرة **قوله** ومع فقد يرجع المبتدأة الى عادة اهلها واقرانها المراد باهلها اقرباؤها
 من الابوين او من احداهما كالاخوات والعمات والخاللات بناتهن ونحوهن والمراد
 بروجعها اليهن ان تاخذ مثل عاداتهن فان لم يكن لها اهل او كن ولكن اختلفت
 عاداتهن بحيث لا يكون فيهن عادة غالبية فان مع وجود العادة الغالبة يتعين

الرجوع اليها رجعت الى عادة اقربائها من بلد ما فلا ترجع اليهن الا عند فعادة
 الابل وعادة المصم خالية من ذكر الترتيب فيهن وبين الابل **قوله** فان لم يكن
 او كن مختلفات رجعت الى المضطربة الى الروايات اي فان لم يكن المبتدأة
 من ذكر او كن مختلفات في العادة بشرط الا يكون فيهن عادة غالبية رجعت
 الى المضطربة الى الروايات اي تحيض بما دلت عليه الاخبار من مقدار الحيض
 وان لم يرجع المضطربة الى عادة الابل والاقربان لان وجود عادة لها منع من ذلك
 في نظر الشارع **قوله** وبمسقة من شهر او سبعة او ثلثه من شهر وعشرة من
 آفراي والروايات المذكورة هي ستة ايام من كل شهر على ما فتجملها عادة
 لها او سبعة ايام كذلك او ثلثه من شهر وعشرة من آخر محيرة فيهن لعدم
 التبرجيع وتخيير في تخصيص العدد باي زمان ارادته به من الشهر او ان يدل
 دليل على زمان نحو منه فيجب اتباعه **قوله** وثبتت العادة باستواء شهرين في
 ايام روية الدم ولا تثبت بالشهر الواحد ان اراد العادة المستقرة عدداً وقفاً
 فلما بد من كون الشهرين هما ليدل على تصور تكرار الوقت وان اراد ان يعم من ذلك
 وهي المستقرة ولو في احدى فالشهر يستقيم تفسيره بالشهر الحيض وهو الزمان
 الذي يمكن فيه حيض وظهر صحيحه ان لا يربط اثباتها بالشهر الواحد لان
 العادة يقتضي العود **قوله** ولو رأت في ايام العادة صفرة وقبلها او بعد

بصفة الحيض وتجاوز العشرة فالترجيح للعادة وفيه قول آخر في إورات في العادة
تختلف صفة الحيض وقيل العادة أو بعد ثمانية عشر واجتمعت فيه شرائط الحيض
بان كان لا ينقص عن ثلثة ايام متواليه ولا يزيد على عشرة ويتجاوز مجموع الدم الذي
في العادة مع الذي قبلها أو بعد ثلثة عشر بان كان زمان العادة خمسة عشر الذي
قبلها أو بعد ثمانية عشر ونحو ذلك إذا لو كان المجموع عشرة فما دون غريب في ان
المجموع حيض لم يعلم خلافه فان الاصح ان ترجيح العادة المستفادة من الاخذ
والانقطاع على التمييز لانها اوثق ليحكم بان زمان العادة حيض وما سواه استحسانا
والقول للشيخ في تيمم وهو ترجيح التمييز على العادة المستفادة من الاخذ والاعتماد
اعتبار الجون الدم الغالب وهو ضعيف **قوله** وترك ذات العادة الصلوة
برؤية الدم وذلك اذا رأت الدم في زمان عادتها قبله ولا يجوز لها ان تصبر الى مضي
ثلثة لتجرم الصلوة ونحو ما على الحيض **قوله** وفي المبتدأة والمضطربة تردد الاحتياط
بالعبادة اولى حتى يتيقن الحيض منشاء لثبوت من اوصاف الدم علامة فيجوز التمسك
ومن شدة اضطرابها فإني لم أعلم ثبوت في الذمة من العبادات بمجرد وجود الحمل
والاصح وجوب الصبر الى ان يفيض ثلثة ايام فتتيقن الحيض **قوله** وذات العادة تستظهر
بعد عادتها يوم او يومين ولها ان تستظهر الى العشرة والمراعاة ترك العادة مع استمرار
الدم ليصح لها ان ذلك الدم المستمر بعد العادة حيض او استحاضة ثم تقتبس بعد ايام

استظهار الحيض وتفضل فعلى المستحاضة واجب الاستظهار على الاصح **قوله** فان استمر
انما قننت الصوم اي فان استمر الدم اي تجوز العشرة فما علمته مجرد كمن يجب عليها
قضاء الصلوة والصوم زمان الاستظهار وان لم يستمر الدم بل انقطع على العشرة
ففيها حيض وما فعلته من العبادات باطل كونه في زمان الحيض فيجب ح الصوم
العشرة ولو انقطع الدم لدون العشرة اغتسلت وقضت صوم زمان الدم حصة
ان لم يعد الدم في العاشرة وينقطع عليه **قوله** واقل الطهر عشرة واعد لاكثر الحكم الاول
اجمعي واما الثاني فعليه اكثر الاصحاب وحدة ابو القلاح بثلثة اشهر وهو ضعيف
قوله ويكره على زوجه ما منها موضع الدم اي دون ما سواه وتحريمه بالنفس والجماع
وما عدم تحريم ما سواه فهو المشهور وحرم المرتضى الاستمتاع بما بين السرة والركبة
وان يصح طه قبا مع دخوله بها وحضوره اي لا يصح طلاق المايض عند اجماع
ويكره فحد بشروط ثلثة آ ان يكون الزوج قد دخل بها فلم يخلص طه قبا وان كان
ما يفتيه وان يكون الزوج حاضرا او في حكمه الى ضره والمراد حكم حاضر من كان قريبا الى
الموضع الذي هي فيه بحيث لا يشق عادة استعلام حاضرها لغايب غيبة بحيث يعلم
انتقال زوجته من طهر الى آخر بحسب ما علمه من عادتها ان يخلق فان صادف الحيض
فهو صحيح **قوله** وان تكون غائبة من طهر الى آخر بحيث يعلم طه قبا وان كانت ما يفتيه وانما ترك
الحكم الشرط الاخير لما اشغله من ان الحيض لا يجامع **قوله** ويجب عليها الغسل مع النقا

اذا كان في وقت عبادة مشروطة بالغسل وكان في وقتها عبادة كذا وكذا
 الصوم دون الصلوة الموقوفة فحينئذ يجب قضاء صلوة زمان الحيض ويجب تدبير
 ركعتي الطواف لو كانت بعده وليس ذلك من القضاء في شيء **قوله** وبكل يجوز
 ان تسجد لو سمعت السجدة الا شبه نعم لا ريب ان الجواز اعم من الوجوب
 فكما لا يستلزمه لا ينافيه والاصح الوجوب ولو قلت السجدة او استتمعت
 فالوجوب بطريق والفرق بين السماع والاستماع ان السماع لا اصغاف معه
 والمراد بالسجدة السجدة في العزيمة فاللام للعهد **قوله** وفي وجوب الكفارة
 على الزوج بوطيئها وايتان احوطهما الوجوب قد اختلفت الاخبار وكذا
 الاصحاب في ان وطئ الحيض في موضع الدم موجب لكفارة ام لا والاصح
 عدم الوجوب لما فيه من الجمع بين الاخبار بالجل على الاستحباب بذكره المصنف
 من الاحتياط واضح السبيل **قوله** وهي دينار في اوله ونصف في وسطه
 وربع في آخره المراد بالدينار المضروب من الذهب الذي كانت قيمته في اول
 الاسلام عشرة دراهم ويتعين الدينار فكذا يجرى قيمته مع امكانه وكذا النصف
 والربع واعلم ان اول الحيض ووسطه وآخره يختلف باختلاف العادة في يوم
 الاول والحيض لذات الثلثة ومع الثاني لذات الستة ومع الثالث لذات
 التسعة ومع ثلث الرابع لذات العشرة على الاصح وقيل الاعتبار في ذلك

بكثرة الحيض فتدخلو بعض العادات من الوسط والآخر **قوله** وكثيره لها الخاضع
 وقراءة ما عدا العرايم كالجانب قليل بتحريم الخاضع ومنع قراءة ما زاد على
 آيات **قوله** ووطيئها قبل الغسل على الاصح وقيل تحريمه **قوله** واذا انضمت بعد
 دخول الوقت ولم تغسل مع الاستحسان فغسلت انما يجب القضاء اذا ادرت قد
 الصلوة كاملة اما فعل والشروط اقل الواجب احق صلوة تمكن من تلك المرة
 فلا يجب بدون ذلك لا متناع التكليف بعبادة لا يسعها وقتها وكذا لو
 ادرت من آخر الوقت قدر الطهارة والصلوة وجبت اداء ومع الإهمال
 قضاء لا يشترط ادراك جميع الصلوة في آخر الوقت ليتعلق بها وجوب فعلها
 اداء ومع الاخلال بالاداء قضاء بما يكفى ادراك الطهارة وركعة لان ذلك
 كاف في كون الصلوة اداء على الاصح كما سيأتي ان شاء الله **قوله** وتغتسل
 كما غتلى الخبث لكن لا بد منه من الوضوء قبله او بعده وهذا الوضوء لا يدخل
 في الغسل فان كلا منهما طهارة بالاستقلال انما يتوقف عليه استحبابه الصلوة
 فلو اخلت به الى زمان فعل الصلوة ثم اتت به صحيحا فعلته **قوله** ودورها في
 الاغلب اصغر بار ودرقيق النما قال في الاغلب لانه قد يجي دم الاستحاضة
 الحيض وبالعكس لان الصغرة والكثرة في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر
 الوان دم الاستحاضة كما كرهه الابيض والاشقر **قوله** ولكن ما تراه بعد عادتها تستمر

ص
 الاستحاضة

وبعد غايه النفاس وبعد الياس وقبل البلوغ ومع الحمل على الاشهر فهو استحاضة
انما اتى بكلمة الاستحاضة لانه دفع ما ساء يتوهم من افراجه دم الاستحاضة بالبحث
عن احكامه وتعيين صفاته ان معرفته وجوبه ان الاحكام عليه يكون بالنظر اليه
استقلا لا وان لم ينظر الى دم الحيض وليس كذلك في الواقع لان الدم متى امكن
كونه حيفا حكم كونه حيفا ولم ينظر الى صفاته فكان لما قال ودورها في الغلب اصغر
بارد وريق فهم منه التمسك ككون الدم استحاضة في الغالب يكون الدم بهذه
الصفات فقال لدفع هذا لكن ليس التمسك بهذه الاوصاف كافيا في كون
الدم استحاضة بل لابد من اعتبار كونه الدم حيفا او نفاسا فاما تراه المرأة
بعد عادتها تستمر اى متجاوزا زمان الحيض كما يكثر يزد على العشرة وبعد غايه
النفاس كانه ما كانت على اختلاف فيها وبعد الياس وقبل البلوغ فهو
استحاضة لا متتابع الحيض والنفاس في هذه المواضع كلها ولما مع الحمل فنبأ
على ان الحيض لا يجامع بحب ان يكون الدم الخارج في ايامه استحاضة وقد تقدم
ضعف هذه القول فينتفى هذا القسم ولا بد من التقيد بان لا يعلم المرأة كونه الدم
الخارج لقرح والارجح في بطنها ولا عذرة **قوله** ولو كان عبيطا هو وصلى لما قبله
اي الدم في هذه المواضع استحاضة ولو كان عبيطا والعبيط بالعين والطاء
المطمين هو الطري **قوله** ويجب اعتبار زمان الطح بطن القطنه لزوما ابدانها

والوضوء لكل صلاة وان غلبها ولم يسيل لزوما مع ذلك تغير الحزقة وغسل بقدره
وان سال لزوما مع ذلك غلبها لم يغسل فظهر والعصر تجمع بينهما وغسل بغيره
والعشاء تجمع بينهما وكذلك الجمع بين صلوته التيمم والتجسس بغسل ان كانت متتلة
لدم استحاضة فكلت مراتب يجب اعتبارها لاجرا احكام كل مرتبة عليها
الاولى ان يلطخ الدم باطن القطنه والمراد به جانبها الذي يلي باطن الفرج ولا يبرئ
على ذلك فيجب عليها تغيير القطنه او غسلها وغسل باطنها من فرجها وهو ما يبد
منه عند الجلوس على القدمين والوضوء لكل صلوته الثانية ان يغسل الدم القطنه
والمراد به شمول باطنها ولا بد من جميعا فيجب عليها مع كسب تغير الحزقة وغسلها
لان الدم اذا استوعب القطنه لم يكن له مانع من اسباب الحزقة والغسل لصلوته
الثانية وان سال الدم والمراد به بطنها تجاوزه القطنه والحزقة التي فوقه
كما ان فيه قوله علم في غير الصحف فان كان الدم اذا امسكت لكرسف يسيل منها
خلقه صبيبا لم ينجس عليه ما كان غسلا من اخر ان احدهما لظهر والعصر تجمع بينهما بان
تقدم هذه او يفر الاخرى وانما يشترط الجمع ليجتنب بغسل واحد فان اختلف
اخر او كل واحد منهما بغسل من غير جمع بينهما بازوكذا القول في المغرب والعشاء
ولو انهما ارادت صلوته انوا قل فلها الجمع بينهما وان الفرض بغسل واحد
فلو ارادت فعل واحد لا يسيل كفاها غسل واحد لهما ولا تصح كمن تراعى قرب
الثالثة من طلوع الفجر ليحقق الجمع بين النافذة والفريضة **قوله** واذا فعلت ذلك

انما الخافض

صارت ظاهرة المراد ان احكام الظاهر تجري عليها مثل دخول المساجد وقراءة القرآن وغير ذلك لانها ظاهرة حقيقة لا تستمر ارفوج الحدث منها **قوله** ولا يجمع بين صلتين بوضوء قيل هذا مستدرك لتقدم قوله والوضوء لكل صلوة قلنا يمكن فرق لطيف فان ما تقدم علم به وجوب الوضوء لكل صلوة وليس من لوازم وجوب لكل صلوة منع الجمع بين صلتين بوضوء لان الوجوب العلم من ذلك فان شئ قد يجب ولا يكون شرطا الا ان هذا كما مستغنى عنه لان وجوب الطهارة است قد علم كونه على وجه الاستطراد فاستغنى عن البيان واعلم انه لا فرق في المنع من الجمع بين صلتين بوضوء بين الواجبين والمندوبين وبالتفريق ولا بد من المصلحة الى فعل الصلوة عقيب الوضوء لاستمرار الحدث والغفلة عما هو عن قدرته ولا بأس بالآلة منه من نحو اخذ السائر او الزاوية النجاسة وتنظيف الجاهلية اذا لم يطل الزمان كثيرا **قوله** وعليها استظهار في منع الدم من اعتدلي بقدر الامكان وكذا يلزم من به السلس البطن الاصحاب في ذلك بخلاف المخرج فان العصب للمخرج غير واجب عليه كما دل عليه الخبر عن الصادق ع اما تغييرا اصابت النجاسة من القطن والحرقه فلا يجب على غير المستحاضة **قوله** ولا يكون نفاس الا مع الدم ولو ولدت تماما خلافا لما في فانه حكم بوجوب الغسل الجروح الولد وحده **قوله** ثم لا يكون الدم نفاسا حتى تراه بعد الولادة او معها لا خلاف بين الاصحاب في ان الدم الذي رجع قبل الولادة

لا يجمع

النفاس

كدم المطلق ليس نفاسا ولا خلاف في ان الذي رجع بعد الولادة نفاسا اختلفوا في الخارج معها فذهب المرتضى الى انه ليس بنفاس الاصح **قوله** وفي اكثر روايات اشهر انه لا يزيد على اكثر الحيض اختلف الاخبار وكما تقدم في اكثره الاصح انه لا يزيد على عشرة ايام **قوله** وتعتبر حالها عند انقطاع قبل عشرة فان خرجت القطن نقيته اغتسلت الا توقعت انقطاع او انقضاء العشرة ظاهرة انها لا تغتسل الا عند انقطاع الدم مطلقا وليس بجيد لان المرأة انما ذات عادة مستقرة في الحيض اغتسلت بعد عاداتها ان شاءت استقرت بترك العادة يوما او يومين او الى العشرة كما سبق في الحيض ثم تغتسل فان كان قبل العشرة فان استمر الدم وتجاوز العشرة فانفس هو زمان العادة وما هو الا فيجب عيادته اركب ما تركت من صلوة وصيام وان انقطع عليها في دونها لم يجمع نفاس فتقتضي زمان الدم ما المبتدأة وانظر طرية في ذكره يستقيم فيها لان اكثر النفاس بالنسبة اليها عشرة ايام فتغتسل مع الانقطاع قبل العشرة والا فعنده انتهائها **قوله** والنفاس كما لا يخفى فيحرم عليها وكبره وغسلها كغسلها في الكيفية وفي استحباب تقديم الوضوء على الغسل وجوز تأخير عنه النفاس كما لا يخفى في جميع الاحكام بنقل الاصحاب على ذلك واستثنى امور آتت بقطعها بسبب الخلاف في اكثره دون اكثر الحيض **قوله** في النفاس خلاف النفاس بخلاف الايض لا يخرج الى حدتها في النفاس ايضا وان كانا بكل من مدين روايه لا عمل عليها لا ترجع المبتدأة الى عادة نسائها في الحيض ولا يبي والمضطرية الى الروايات ولا بما وروايات لعادة التمييز والحيض يدل على استثنى امور بخلاف النفاس لمحمولها بالكل في العدة

بالحيض دون النفس فبما لو علمت من زنا ورات قرين في زمان الحمل حسب النفس قرأ
 آخره انقضت به العدة ولو تقدم عد في الاقراء قيل يشترط ان يكون بين الحيض
 والنفس اقل الظهر بخلاف الحيضين والاصح خلافه ما سوكا ذلك من الاحكام فيها سواء
 فيه والستر في ذلك على ما ذكره ان النفس دم حيض اقتبس بالولد فحرت به احكامه
 الا المستثنيات ومنها واحد الا في النية **قوله** والفرس فيه استقبال الميت بالقبيل
 على احوط القولين بل الاصح الوجوب لورود الامر به الامع اشتباه القبيل فيسقط ولا
 بين الصغير والكبير المذكور الا اني اذا كان محكوما بالسلمه ولا يخفى ان عبارة **قوله** لا
 لان المستقبل به هو الميت وكيفيته ما ذكره ائمه والفرس من كونه بحيث لو جلس كان
 والمسنون نقل الى مصداقه هذا ان تعسر خروج روجه والمراد به الموضع الذي
 كثر الصلوة فيه من بيته **قوله** وبلقية الشهادتين والاقراء بالنبي والائمة ما كانت
 الفرج التلقين التفسير يقال كلام لقن اي سريع الفهم ولا يخفى ان بلقية الاقراء بالنبي
 كما في العبارة مكررا لانه داخل في بلقية الشهادتين في رواه بلقين كلمات الفرج في
 ويسمى الاقرار بالائمة واحد او احدا **قوله** وان تغض عيناه وتقبض فوه في المنسأ
 في استجابها وقال فيه يستحب ان تشد لحياء بعصاة لئلا يستر في لحياء وينفتح فوه
 ويدخل الهواء الى جوفه ويفتح به كمنظر **قوله** ويمتد يده الى جنبه ذكره الاصحاب
 قال الله في المعبر لا علم به نقل عن ائمتنا عليهم السلام ويمكن ان يكون اطوع للفاسد واهل
 لا دراج **قوله** ويغلى بثوب للنفس والاجماع وفيه ستر لميت وصيانة **قوله** وان
 عند القرآن اتفاقا ويستحب قراءة يس والقنانات **قوله** ويسرج عند ان مات
 ليلما ذكره الشيخان والاصحاب وفي حديث ان الباقر علم لما قبض امر ابو عبد الله **قوله** ما يستر

الاختصار

في البيت انه لا يكون يمسكه حتى يقبض ابو عبد الله **قوله** ان لم يكن حين المدة من اوان
 اشتها الحكم كما في ثبوت لانه ولا يلزم السمن يتسامح فيها **قوله** ويعتبر تحميز الاتساع
 اشتباه فيستبرأ بعد فوات الموت نحو الخساف صمد غيرة وميل لغة وامتد او جلد
 وجهه وانما كلفه من ذرعه واسترخاه قديمه ونحو ذلك فان علم به الموت والواجب
 الصبر ثمانية ايام لتلايعان على قتل مسلم **قوله** ويكره ان يحضر جنب او عايف لما ورد
 من ان الملائكة تنادي بخمسة **قوله** وقيل كرهه ان يجعل على بطنه حديد وذكر ذلك الشيخان
 واكثر الاصحاب واستحبه ابن الجنيد لمنع ربوبية الميت وتوقف الحكم في الحكم لعدم النص
 عليه والاصح الكراهية لنفس الاصحاب على ذلك **قوله** وتغسل به السدة ثم يدها الكافور
 المراد بما طرح فيه من السدة او الكافور ما يقع عليه الاسم بحيث لا يخرج بكثرة الى الثانية
 وان كانت العبارة لا يساعد على ذلك بل قد توهم خلافه وان كانت الاضافة كني فيها
 ادنى طائفة **قوله** ثم بالقرح هو بفتح القاف والمراد به النقص البحت بالاضافة
 الى الخليلين فالمراد به الخالي منهما فيجوز التفصيل بما داخله تراب فتغيره وكذا المتغير
 يسير زعفران ونحوه وتوهمه بعضهم من عدم جواز ذلك لنفس اهل اللغة على ان القرع هو
 الى نفس معلوم فسد **قوله** اهل الشرع لا يريدون هذا المعنى وكيف يصح غسل الجنابة
 بهذا الماء لا يقع تفصيل الميت به مع ان غسل الجنابة يبلغ من حيث انه رافع للموت
 ومن حيث انه وقع شبيه غسل الميت به في الجبر **قوله** ولو تعذر السند والكافور
 كفت المرة بالقرح الاصح وجوب ثلث نظر الى ان الغسل لا يسقط تعذرا ما طرح
 فيها فيغسل بالقرح من كل من لا ولي والثانية مع الثالثة ولا بد في غسل الميت من
 النية مقدرة لا اول الغسل ويختار بين ايقاع نية واحدة عند اول الغسلات مشككة
 على جميعها وبين نيات ثلث لكل غسلة نية عند اولها ويتعين وقوعها من الغسل

كيفية غسل
الأموات

وهو المقتضى له دون المتعبد له كالتوبة وفي وجوب الوضوء قولان ولا يستحب استحباب
 كلام صاحب في وجوب الوضوء وحده فقال بالوجوب ونفى الشيخ في المبسوط استحباب
 استحباب في الاستبراء وهو واجب ولو لم يرد من مراعاة إزالة النجاسة العرضية **قوله**
 ولو خيف من تفصيل ثبوت جسد يحكم على جميع التعالين وقيل يعني المرة **قوله** موجبا الى التمسك
 وجوب توجيهه الى التمسك بهما وكيفية كافي حال الاحتضار لورود الامر به **قوله** منقطع
 اي تحت الظلال قال صاحب عن الصادق ع ان ابا كان يستحب ان يجعل بين الميت
 وبين السماء سقف يعني اذا غسل **قوله** ونفق جيبه ونزع ثوبه من تحته كثر طهارته
 الاصحاب الفتيق وفي البيان بغير شق القيص وهو في بعض الاخبار والمعارف
 ان الفسق لموضع الخياطة واهل اللغة لا يفرقون بينهما ولا يكفان في استحباب ذلك ليدلوا
 فيه بخاتمة تلحق اعلى بدنه لان المال مظنة النجاسة والظاهر ان نفق القيص
 باذن الوارث فلو تعذر الصغر او غيبه ونحوهما لم يخير لانه خلاف حكم **قوله**
 ويستمر حرمته بل يجب ستر العورة مع وجوب نافر فلوان الفاسل اعلى او دنى من
 نفسه لعدم النظر ولم يكن ناظر غيره فاستمر مستحب **قوله** ويلين احبائه برفق
 المشهور استحباب ذلك وانكره ابن ابي عتيق **قوله** ويفعل رأسه وجسده
 برغوة السدر ويفعل فرجه بالخرص المستحب في الاخبار ان يبدل بفعل فرجه
 بالخرص وما استدل في الاول ثم يفعل برأسه برغوة السدر ثم يفعل الاول وفي الثاني
 يفعل فرجه بالخرص وما الكافور وفي الثالث بالقرح وحده **قوله** ويبدل بفعل يديه
 اي يدي الميت ثوبا الى نصف الذراع في كل غسل اما الفاسل فالى مرفقيه بخبر
 ويخرج منه ان الغسل منامرة والتشبيه بفعل الجناح يشعرباكت **قوله** في كل
 غسل يمكن عوده الى المسائل كلها من قوله ويبدل بفعل يديه **قوله** ويمسح بطنه في

في الاولين اي في الغسلين الاولين وليكن قبلهما ليرد على الخراج الماء ونفا
 ابن ادريس والغرض التخييل من فوج شئ بعد الغسل وليكن المسح برفق وكبر
 المسح في الشاة اجماعا ولا يحس بطن الحائض التي مات ولدها كراهة له وكبر
 اقعاده وقص الطهارة وترجيل شعره اي تسريحه وقيل تحريم ذلك المشهور
 اكرامية ولو انفصل شئ من الاطراف والشعر دفن معه وجوب **قوله** وارس الى الماء
 في الكنيف والباس بالبلوعة الكنيف هو الموضع المعد لقضاء الحاجة والبالوعة
 ثقبه في وسط الدار غالبا معدة لاراقه الماء ونحوه **قوله** والوجب منه ميزر قميص
 وازار حذ الميزر مكان من السرة الى الركبة ويجوز الى القدم باذن الوارث او
 وصية الميت اما القيص فالى نصف الساق ويجوز الى القدم ولا يشترط ان يكون
 نظرا الى الغالب يجب في الاتفاق استيعاب الميت بحيث يشد عليه من قبل راسه
 ورجليه **قوله** مما يجوز الصلوة فيه لرجل يستثنى منه جلد ما يوكل له فانه لا يجوز
 التكفين للامر بنزع عن الشهيد ويجوز التكفين بالنجس عند الضرورة والمراد بقوله
 مما يجوز الصلوة فيه للرجل كونه ذلك الغلبة الى الرجال والمرأة فيحرم تكفينها
 بالحرير ولو مع الفرو قد فزع عارية **قوله** واماسا جده بالكا فور وان قل
 اي يجب ذلك وهذا تحصيله والوجب فيه الامساس مما يقع عليه اسم الكف فعادة **قوله**
 وان سن ان يغسل الفاسل قبل تكفينه او يتوضا المراد ان يغسل غسل المس **قوله**
 عليه الصلوة فان تقدم على التكفين مستحب والمراد بالوضوء المعتبر معه لفعل الصلوة
قوله وان زاد الرجل جبة يمينه بخرية غير مطرزة بالذهب وكذا اتراد المرأة
 ذلك ما سياتي من كراهة شعره والحرير كبر الماء المملح وفتح الباب الموحدة ثوب يميني و

ونصف ما إلى الفخذ ويضعان مع جميع اموات المسلمين حتى لا يظن الاطلاق الا
بمكة - ويكون من النخل وقيل فان فقد من السدر والافرن الخذف والافرن غير
 من الشجر وقيل المفيد بتقديم الخذف على السدر والافرن وجوده في بعض الاخبار يعود
 وزمان فتقدمه على مطلق الشجر اولى ويعتبر الرطوبة لان في الاخبار ان العذابي يرفع
 عن الميت ما دام خفاوين ومن ثم استحب جعل القطن عليها والمشهور كونها
 قدر عظم الذراع **قوله** ويكره بل الخيط بالريق ذكر الشيخ والاصحاب والاباس بالمطية
 وتقبه بالريق يشتر بعد كراهية غيره وقد صرح في ذلك **قوله** وان يجعل لما يبتدئ
 من اذن ان كان كام قال الجماعة وهو في مسنده محمد بن سنان عن اخيه عن ابي عبد الله
 ما رواه عن ابي جعفر بالجملة انما لو كفن في قومه فانه لا يقطع كفة انما يقطع منها ان كان
قوله او يحرق ان كان ابي تحرق بعد او غيره **قوله** او يكتب عليها بالسواد وكذا غيره من الابحاث
 كما ذكره جماعة لما فيه من الخروج عن الكفين بابيا من **قوله** وان يجعل في سبع الميت
 او بصره شيء من هذا فهو المشهور خلافا للقصد وهو ضعيف **قوله** او
 تطيب غيره وغير الذرية **قوله** وقيل يكره ان يقطع الكفن بالماء قال الشيخ بمعنى من
 الشيوخ مذكرة وعليه كان كلامهم وهو الاصح **قوله** والفرس فيه مواراة في الارض
 على جانبه الايمن موجه الى القبلة الواجب في المواراة ان يجعل في خفية كحسب الميت
 عن السباع ويكتم ايحتمه عن الناس ولا بد من مراعاة الامرين معا وان كانا متنازعين
 غالبا ويجب استقبال القبلة به مع الامكان فيسقط مع التقذر كاشتبا القبلة
 ووقوعه في موضع تعذر اخراجه منه ونحو ذلك ولو كان في البحر وتعذر البتة ثقل
 او جعل في عماد او رسل المراد بالتعذر بالشق معه الوصول الى البر عادة ويغني

التفن

ان يراد

ان يراد بالبر ما يقع انما انما العظيمة كالسيف فمضى تعذر البر تحريم المكلف من ربط
 شيء ثقيل في رجله كما ورد في الحديث والظاهر انه يجوز في غيرهما ثم يحق في الماء مستقبلا
 كما به في البر ومن ان يجعل في الماء ثقل كالجارية لا نحو الصندوق الذي يعلو
 الماء ويجب استقبال القبلة عند القاءه وذلك بعد تقبيله وكيفية الاستسقاء عليه وثقل
 به او الوعاء من جلد منون التجويز فهو من اصول التركة **قوله** ولو كانت ذمية حاد من
 قبيل وفنت في مقبرة المسلمين يستبر بها القبلة كراهية للوله هذا القول لا يصح
 النص به وانما استبر بها القبلة ليكون الولد مستقبلا لان وجهه الى ظهره لا وجهه
 بالذنوب وهذا اذا كان الملل عن نكاح كالمسلم الذي يذبحه ومن حاد او على المسلم
 كافر بشفية او بملك لمين ولو كان من ذنوبه فقيه تروى لعدم الحق شرعا وهو منسج
 في العباد لان الملل من مسلم صادق في الزنا في حصوله منه قطعا اما كونه ولده او قد
 لا يخفى ان التقيد بالذمية لما يمتنع اليه ان الظاهر ان الحكم بعم مطلق الكافرة والاب
 في ذلك فانه اذا اشتبه الكافر بالمسلم وجب مواراة الجميع عند بصر الاستسقاء
 وانما به منهم معتبر مواراة كميث ان كان قلنا به فهذا المأثر مختلف منها
قوله وسننه اتباع الجنائز او مع جانيها لانها مباح بالجماع الصحيح **قوله** وترى
 الترمذ مع بوجمل الجنائز من جوانبها الاصح وهو اولى من الجاني بين العمودين باقية علما
 وانما التناوب ليس شرك الجميع في الفصل من الصادق كما اذا طلت جوانب من
 الميت فثبت من الذنوب كما لو كان الكفن في فضل ان يذبحه او يقدم السرير لا يمين
 عند الميت ثم من عند رجله ثم يدور من ورثتها الى اليسر من عند رجله ثم
 من عند راسه دور الرجي كذا روي عن الصادق ع كذا **قوله** وان يجعل

الجنائز بالكلية على الميت
 الميت من غير قبيل
 الميت من غير قبيل
 ما يقتضيه من ذلك

له ولم يكن تيمنا في القبر بل لا يصح يستحب ان يكون واسعا مقدارا يكسره ويمنه في
 غير الرخوة اما فيها فيستحب به الشق خشبة انهاء **قوله** وان تجلي التذلل اليه
 ويحل ازراره ويكشف رأسه ويضع يده عند نزوله الاصل بخبر الى بكر المنخر من القبر
 ثم لا تنزل الغيرة عليك منه ولا تفسد ولا راد ولا نذر وحمل ازرارك قلت
 فالخلف قال لا بأس بالخلف في وقت الضرورة والتقية ويستحب ان يكون مستظرا
 وكذا يستحب الدعاء عند نزوله باسم الله وفي سبيل الله ويستحب عند معانيه
 القبر وعند وضع اللبن وعند الخروج منه **قوله** ولا يكون رجلا الا في المرأة لا
 يورث قسوة القلب ومن قسا قلبه بعد من ربه اما المرأة فليست تحب الزوج
 ثم المحرم او امرأة ثم اجنبي صالح وان كان شيئا فهو اولى **قوله** ويجعل الميت
 عند رجلى القبر وقدمه ان كان امرأة ونقل مرتين ويصبر عليه وينزل في الثانية
 سابقا برأسه والمرأة عرضا يستحب جعل الميت الرجل عند رجلى القبر واثنين
 او ثلث ويترك حتى تبايت لا يقبر وليكن اثره في ثلث دفعات بان ينقل
 ويوضع مرتين ثم ينقل ثالثة وينزل فيها وليكن سابقا برأسه كما فرج الى الدنيا
 من بطن امه اما المرأة فانها توضع قدم القبر مما يلي القبلة ثم ينقل دفعه واحدة
 وتنزل عرضا طلبا للستر **قوله** ويحل عقد كفنه من عند رأسه ورجليه **قوله**
 ويشترج اللحد وهو بناء وتنفيد اللبن بان يجعل بعضه فوق بعض وان
 بالطين كان نذبا **قوله** ويخرج من قبل رجليه احترام للميت وقدره في ان باب
 القبر **قوله** ويهيل الحاضر وان يظهر الا كف مستر جعين ولا يهيل ذورهم اهل
 التراب حبه قاله في القاموس اي يستحب ان يهيل الحاضر والرايب على

الميت وليكن ظهور الاكف واكثر ثياب مستر جعين الى قنانه انما
 وانه اليه راجعون ولا سيما ذورهم لمنه مقلدا ليدور ثوب قسوة القلب
قوله ويرفع مرتعا يستحب ان يرفع القبر مقدار اربع اصابع الى شبر وليكن
 مربعا مسطحا **قوله** ويصب عليه الماء من رأسه دورا فان فضل وصبه على وسطه
 اي يستحب ذلك والا فضل ان يستقبل القبلة ويبدأ بالصب من عند الرأس
 الى الرجلين ثم يدور على القبر من الجانب الاخر ثم يصب على وسطه **قوله** ويضع
 الحاضر والرايب عليه مترجمين وليكن مؤثره مغرفة الاصابع **قوله** وليلقنه
 الولي بعد النضر فهم اي بعد انصرف الناس وليكن مستقبلا رافعا صوتا
 وقيل يستدبر القبلة ويستقبل القبر لان وجه الميت الى القبلة فاذا استدبر
 كان موجها اليه والكل جائز ويجوز للولي ان يأمر غيره بتلقينه ولا فرق في هذا
 التلقين بين الصغير والكبير علما بالاطلاق وان علل برفع السؤال لان ثبوت
 العقد في حق المكلف كاف **قوله** ويكره فرش القبر بالساج الا مع الى جهة هو
 معروف ولا يختص انكر ايمية بهذا التعنف بل يكره كلما اشبهه ويجوز فعله عند
 الضرورة كندوة الارض اما الطباق اللحد بالساج ونحوه فلا بأس به **قوله**
 وتخصيصه اي يكره ذلك وقال الشيخ ان المكروه تخصيصه بعد اندراسه لا ابتداء
 كما في ان ذكرى وفيه جمع بين الاخبار خصوصا اذا اريد به تميزه ليزاير وترحم
 عليه **قوله** وتجديده اي بعد اندراسه للنهي عنه ولا يخفى ان ذلك فيما عدا قبور
 الانبياء والائمة عليهم السلام لا طباق السلف والخلف على فعله كذا لان فيه
 تعظيما لشعائره ولغوات كثيرة من المقاصد الدينية بترك ذلك **قوله** ودفن

ميتين في قبرهما كره ذلك اختيارا اما في حال الضرورة فلا بأس وهذا ما كان
 الدفن ابتداءا لما اذا دفن احدنا ثم اريد بنشته ودفن آخر فلا يجوز التحريم
 وسبق حتى الاول الا ان يكون الدفن في ارض مشيع فلا تجوز الا بعد ذلك
 بنشته الا مع اختصاص المكلف فلا يجوز الا باذن المالك **قوله** ونقل الميت الى غير
 بلد موثقه الى المشاهدة المشرفة وكذا الى مقبرة قوم صالحين او شهداء فانه يجب
 النقل اليها كما شهد الله ان الظاهر من كمال الميت بركتهم وما عد ذلك كراهه
 هذا اذا لم يلزم من النقل تنكح الميت ومثله بان يصير منقطعاً ونحوه كفن
 المرأة على زوجها وان كان لها مال لا فرق في الزوجة بين ان يكون حرة او مملوكة
 نعم لا بد من كونها دائمة غير ناشئة على قرابتهين فليجب الكفن للمتمتع بها ولا
 الناشئة والمطلقة رجعيًا زوجه بخلاف البايين ولو افسر الزوج عن كفايته
 عليه من حصته من تركتها ولو ماتا قدم كفته والمملوك كالزوجة في وجه الكفن
 لا القريب **قوله** لا يجوز بنش القبر ولا غلق الموتى بعد دفنهم ليطبقوا على تحريم
 الا في مواضع بعضها تختلف فيه اذا احصا الميت ربيما وكيفي لمثله فان ظهر
 خلاف الظن وجب طمته **قوله** اذا دفن في ارض مفضوعة فلا يكفنه وشك
 لو كفن في مفضوعة صح اذا اريد الشهادة على عينه للاسور المرسية على موته كما
 زوجته وقسم تركته وحل دينه وبراءة كفيته اذا وقع في القبر فانه قيمة مائة
 جاز ان ينش لاخذ للنهي من اخضاع المال وفيما لو دفن بغير غسل وكفن او الى غير
 القبلة او كفن في حرير ونحوه تردد وتحريم النيش اقرب ولو اريد بنشته منقل
 الى المشاهدة والمشفرة ففي الجواز قولان احدهما وجزم به المصنف المنع الثاني الجوز

وذكر الشيخ انه به رواية قال سمعناه مكررة ولا يخفى من قوة كفن يشترط عدم مثله
قوله الشهيد اذا مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن بل يحلى طيبه ويدفن ثيابه
 وتخرج عنه الختان والغزوة واما الغسل فلا يجوز على حاله اما عدم الكفن في غزوة
 او الم بكره فان جرد من ثيابه كفن ويدخل في الثياب العامة والكنسوة و
 السر او على الاصح وقال المفيد تنزع السر او على الاصح ان يعصيه الدم ويجب
 تنزع الخفين والغزوة وسائر الجلود والحديد وان احسبها الدم على الاصح والافرن
 بين ان يكون صغيرا او كبيرا او اذكر او اُنثى حر او عبدا عاقلا او مجنونا خاليا طرعا
 كبيرا ولا يبين ان يقتل بكديه او غيره ولو بسلاح نفسه لا يطلق الاجابة **قوله**
 اذا مات ولد المملوك قطع واخرج ولوماته هي ذن شق جوفها من الجانب اليسر
 واخرج وفي رواية ويحاط بطنها اذا مات ولد المملوك في بطنها وهي حية قالوا
 اخرجها بما امكن ويجب اعتقاد الاسهل فان امكن اخرجها بعلاج تعين ومع التعذر
 يخرج باليد فان لم يمكن بدونا تقطيعه جاز لرواية عن امير المؤمنين ويتولاها
 النساء فان لم يوجدن فالرجل وان تحتهم تقديم الزوج ثم المأرم ومع تقديم
 فالجانب ولومات المملوك ذن شق جوفها من الجانب اليسر وجوبا
 كان بحيث يعيش عادة ام لا لوجوب اتقاها الى من المملكات نعم يشترط
 العلم بحياة البنتين والله ان الظن الغالب كاف ويجب ان تحاط بطنها
 على الاصح طامة الميت ولرواية التي اشار اليها المصنف وهي عن ابي عمير موقوفة
 على اذنيه فلذلك توقف فيها المصنف والعلم بها اقوى لان الراويين من
 العقلاء ومثله ذلك لان يقال ان غير توقيف ويتوال الشق والمخاطبة النساء

الفرقة سبعة **قوله** اذا وجد بعض الميت وفيه القدر فلو كان لو وجد كل واحد من القالب
بطريق اولي وابعاضها على قول الياض به روح فيجب تغسيله والتكفين على المعهود
الا ان يكون موضع بعض قطع الكفن غير موجود فيه قلة ذلك البعض وكذا
التخفيف اذا وجدت المساجد وبعضها ولو وجدت نظام المساجد ففي
وجوب التخفيف نظر وليس بعيد الوجوب لاطلاق الوكيل الميت **قوله** وان
لم يوجد الصدر وغسل وكفن فيه نظم المراد تغسيله على الوجه المعقبه والماكتفين
والحيطة فبحسب حال ذلك الموجود **قوله** قال الشيخين ولا يغسل احفظ الا
اذا استكمل شهرا اربعة لا تدف في هذا الحكم بين الاصحاب فيه فلو كان
الحمد الى الشيخين لانتفى القدر في ذلك بحسب كفايته وحفظه وانما لا بد
ذلك قد غسله لا ان لا تغسل الموتى فانما يقع فيه الروح بعد استكمال الاربعة
قوله ولا يغسل الرجل الا رجل وكذا المرأة اي لا يغسلها الا امرأة وهذا انما هو
مع وجود المثل فان فقد جاز ان يتولى المحارم تغسيل المحرم رجلا كان او امرأة
وهذا في غير الزوج والزوجة فان لكل منهما تغسيل الا فرأيت اوانما يكون لكل من
الزوجين تغسيل الاخر من وراء الثياب على الاصح فيتحصل من ذلك ان الزوج
اولي بالزوجة ثم النساء ثم يقدم الميهم منهن على الابواب ثم الرجال المحارم
وكذا القول في الجنائز **قوله** ويغسل الرجل بنت ثلث سنين مجردة وكذا المرأة
اي وكذا المرأة تغسل ابن ثلث سنين مجردا والنظر من اهلنا يكون كل منهما مجردا
عدم وجوب ستر العورة وموتجه ولا يخفى ان الثلث هي نهاية الجوارح فلو بد من
كون الغسل اقل قبل تمامها بحيث يتم بها ولو حكمنا بعدد اقل ثلث على

شرح في الله الله قد بحث **قوله** من مات محرما كان له غسل لا يقرب منه نور كونه غير
من الطيب وكشف راسه ولا يحق به المكلف والمقيدة من الوفاة **قوله** لولا
كفن الميت نجاسة غسله لم يطرح في القبر وقضت بعد جعله فيه انما يقرب من
اذا لم يمكن غسلها في القبر فان امكن الغسل تعين ولا قضت ويغني ان يكون
ذلك مقيدة بما اذا لم تكن النجاسة بحيث يؤدي قرضها الى فساد الكفن بذلك
الميت **قوله** يجب الغسل بمس الا دمي بعد برده وقبل تطهيره بالغسل حتى لا يظهر
خالف في وجوب غسل المس المرتضى رحمه الله والاجابة حجة عليه والاصح الوجوب
والمراد ببرده بالموت بر جميعه فلو بقي فيه حرارة فغسل وان كانت في غير عضو
المسوس لبقاء اثر الحياة واحترز بقوله وقبل تطهيره بالغسل عما اذا تم
بعد تطهيره بالغسل لان مجرد الغسل وحده لا يكفي مطلقا انما يتقرب اذا اظهر الميت
به من نجاسة الموت وذلك اذا وقع على الوجه المعقبه بنيه من المسلم مكلف
مع الخيطين فلو خلا من ذلك كالمو غسلا فسد او غسلا كافرا وان كان فقد المسلم
او قد من احد الخيطين او يتم عن بعض الغسالت فوجوب الغسل بمس ثابت
ولو يتم عن جميع الغسالت كذلك بطريق اول ويستند من قوله وقبل تطهيره
نجاسة الميت قبل الغسل فلو كان الميت معصوما او شهيدا او اغتسل غسل
الاموات لوجوب قتله في حد او قصاص وقتل بذلك فغسل على ما تم
لان الميت على هذه التقديرات طاهر لا يجب تغسيله الا المعصوم **قوله** وكذا
الغسل لمس قطعه فيها عظم سواء ابينيت من حي او ميت وجب تغسل المس العظيم
المجرد فيه ردودا لا ظهر الوجوب ولا يجب لمس الشعر والسنن من الميت وكذا

انظر اذا كانت منفصلة وهل يجب تسهما مع الاتصال فيه ترد وويل تعدى
نجاسة الميت الى الحيوان بقاى بدون الرطوبة بحيث يجب تطهيره فيه قولان
اصحهما **العدم قوله** وهو كفيل لما يقض في جميع ما سبق **الا انية** **قوله** في المشرو
غسل الجمعة ووقت ما بين الفجر الى الزوال المشهور والاصح استحباب غسل الجمعة
وقيل وجوبه ووقت ادا من طلوع الفجر الى زوال الشمس وقضا الى آخر التبت
وبقدم لما يف لا يجوز من اول الخميس ويراعي في نيته التعرض للاداء او القضا
او التقديم **قوله** وكلما قرب من الزوال كان افضل وهذا الحكم ثابت في الاداء
وغيره فيكون آخر الاداء افضل كما ان اول القضا افضل **قوله** واول ليلة
شهر رمضان الى استحباب الغسل بجمع ليالي فردى رمضان ويستحب في
ليلة ثلث وعشرين خصال اول الليل و**آخره قوله** ويوم المبعث اي صبيحة
النبي ص وهو السابع والعشرون من رجب **قوله** والغدير اي يوم الغدير
وهو ثامن عشر من ذي الحجة **قوله** ويوم المباهلة هو اليوم الرابع والعشرون
من ذي الحجة على الاثر وقيل الخامس والعشرون منه **قوله** وغسل الاحرام على الاصح
وقيل بوجوبه **قوله** وللقضاء الكسوف اذا كان الترك عمدا واستوجب
الاحتراق القرص والافرق في ذلك بين كسوف الشمس وكسوف القمر وقيل بوجوب
الغسل لذلك والاصح الاستحباب **قوله** والتوبة سواء كانت عن فسق
او كفر سواء كان الفسق بفعل كبيرة او صغيرة بالامر عليها **قوله**
والصلوة الى جهة القبلة الاستحباب ليس المراد بذلك اي صلوة اقرحها المكلف
لاحد الامرين بل المراد ما نقله الاصحاب عن الامم عليهم السلام وله نظائر فلتطلب

قوله وله خول الحرم والمسجد الحرام ويستحب له ذلك **قوله** وغسل المراء
اي يستحب تغسيل المراء وذلك عند ولادته وقيل بوجوبه وهو خفيف **قوله** شرط
التيتم عدم الماء او عدم الوصل اليه او حصول مانع من استعماله كونه في المرض بهذه
ثملة لعدم الوصول الى الماء يراى ما يكون الماء معه موجودا كمن الوصل اليه مستقيمة
كما اذا كان في غير لا يستطيع النزول لسا ولا آت من دلو ونحوه يستحب بها ومنه ان
يكون في يد ما لا يبدل او يبدل بعوض غير موجود ومنه اذا كان في دو الماء يبدل او
سبح او نحوها يخاف منه على نفس او طرف او مل وان قال لا كونه حنطة مع احرام
او بضع سواء كان ذلك له او لغيره ويراد بالمانع من استعماله ان يكون الماء موجودا
يتوصل اليه كمن منع مانع من استعماله ويراد بالمانع ما يمنع المني كما لو قبضه شخص فمنعه
من الطهارة به والشتر في كذا اذا كان على بدنه او ثوبه نجاسة لم ينع عنها وضاق
الماء عن ازالته والطهارة معاد من المانع المرض الموجود الذي يخاف زيادته
او بطلونه او الذي يخاف حدوثه بقول عارف او تجرب سابقه ونحو ذلك ومنه
الشين وهو ما يعاى بالبشرة من الحشونة المشوبة للحماء بسبب استعمال الماء
او بما يوجب تشقق الجلد وفروج الدم وانما يعاد مانعا اذا انفاحش اما البذر
فقد عده المصنف مانعا اطلق ويغني تعينه بما اذا اخيف معه من استعمال الماء مرض
او ما في مكمل مثل بطلو البرء اما لو اتم في الحال ولم تحش العافية ففي جواز التيمم **قوله**
اظهر ما العدم الا اذا كان الالم شديدا بعد البحث لا يكمل مثله في العادة **قوله**
ولو لم يوجد الا ابتيا حاجب ان كثر الثمن وقيل بالتم في المان هو كونه لا خلا
في وجوبه شرعا والطهارة للقاء عليه انما الخلف اذا زاد ثمنه عشر ثمن

التيمم

ويجوز في كل وقت
منه في كل وقت

المقعد وبقية المكان وجميع وجوبه بشرط مطلق ان يضر الشرب او يحال
 ان يضر في الحال او في الحال حيث يتوقع ما لو كان في وقت فراغ الشرب
 ان يضره في نفسه في انفسه وكذا لو اجف بدله لم يجز الشرب او احل في الحال
 في اعيانه فيعني تنزيه على حال الملتف ليقم الضرر الحالى والتوقع لاحوال الزمان الحاضر
 لان الضرر المتوقع عادة ضرر منقضى بالنقص فلا يتجه ايجاب الشرب معه **قوله** ولو كان
 معه ما وخشي العطش يتم ان لم يكن فيه سعة من قدر الضرورة هذا مندرج في القسم
 الثالث وهو ما اذا حصل مانع من استعمال الماء فان توقف الملتزم مانع من استعمال
 الماء سواء خاف العطش او نفسه او غيره او حيوانا له او غيره ما كولى الخ لم لا بشرط
 ان لا يكون مباح الدم ولا فرق في خوف العطش المجوز لغيره ان يخاف الهلاك
 او المرض او المشقة الشديدة جدا او الضعف عن الشرب في الامور الضرورية
 فتمسك لم يكن في الماء سعة لاظهاره والشرب الذي لا يفي به الضرورة وفي حكم الشرب
 الطبخ به والجوز قدر الضرورة يتم سواء كان الشرب الضروريا في الحال او متوقفا
 في المال ولو دار المال من شرب ما لا يجوز والطهارة لم تجز في الماء ايسار
 لها بدلا بخلاف شرب ما لا يجوز ومتى كاد العذر المجوز لغيره خوف الضرر ونحوه لو
 خاف وتطهر ففي الصحة نظر اقرب **قوله** ولو كان باجسده نجاسة ومعه
 ما يكفي لانهما او للوضوء ازالها وتيمم هذا اذا لم يكن معفو عنها وكذا لو كان
 على ثوبه المفتوح الى مصابته في القبلة او مسجد مطلقا ولا فرق بين الوضوء
 والغسل في ذلك **قوله** وكذا امن معه ما لا يكفي في الطهارة اي تيمم لان الطهارة
 لا يتبعض وكذا امن كان بعض اعضاء طهارته مريضا لا يقدر على غسله ولا مسح

ما جاز
 عند الضرورة

واذا لم يوجد له بيت ما تيمم كما في العاجز ثلث مرات به من انفسه ثلث مرات
 او تيمم كما تيمم به من غسل **قوله** ولو شرب من النوى والماء قبل ان يقرأ
 لتوقع اسم الارض عليها وعدم تناول المحدث لهما ومنع ابن اويس من التيمم بهما
 الا حرق فليجوز نحو وجها باستحالة من اسم الارض كارتاد فخذ من نقي ثوبه
 بالسجدة والربا السجدة بالتحريك التسكين لا من المحدث النجاسة وارضع جونا التيمم
 بهما ولو علم الملتزم بخبره في يديه **قوله** وفي جواز التيمم بالمجر تردد بالجواز في الشبان
 نزل الشيخ وجاؤه في استعماله فقد اتراب وارضع الجواز اختيارا او يفتي بقيد
 بالمنفعة من افراد انا من اغيره كالصنوع من افراد معدنية ونحوها **قوله**
 ومع فقد التيمم بغيره بالشوب والمبدع عرف الدابة وكذا اغيره اما هو **قوله**
 كالبساط والشيء اكثر باقية او لا ينعين تقديم عرف والمبدع على الشوب فانما للشيخ
 ولا ينعين خلاف ابن اويس **قوله** ومع فقد ما لو حل هو باسكان الى وفجر
 الطين الرقيق ولا ييب انه لا يجوز التيمم به تامع فقد ما سواء نعم لو كان بجوفه كال
 واو غيب بايديه عليه ومقابل الشمس او ان را او الهو بهما حتى يجف ثم يغيره
 منها في محل تيمم به وجب وقدمه على الغبار مطلقا **قوله** وفي صحة مع السعة قودان
 او حصة الثانية بل في الصحة ثمانية قودان الجواز مع السعة مطلقا والنعى المانع الضيق
 مطلقا وتفصيل يكون انما مر جواز التيمم قبل فروع الوقت عادة او بقول عارف
 فيجب الثانية او غير مرتبة التيمم كذا كل فيجوز مع السعة وهو الصحيح والحق الحكم فيها
 قولين نظر الى اختاره ومقابلته بغيره مع التوسع **قوله** وهل يجب استيعاب الوجه
 والذراعين بالمسح فيه روايتان اشهرهما اختصاص المسح باليدين والظاهر الكفاية قال

تركت شوبه وغسل
 به في وقت فراغ

على بن بابويه بوجوب استيعاب الوجوه والذرات على روايات في بعضها منعها
 اقتضاها لمسح بجنبه من قصاص شرار اس الى طرف المانف الاعلى وهو انه في المسح
 الجبهة وكذا الجبينين وما المحيطان بالجنبه متصمان بانتهذين وكذا الى جبين كونهما
 على الجبينين وظاهر الكفين من الزند الى اطراف الاصابع ويجب ان يبدأ بالاعلى -
 وفي عدد الضربات اقوال ابي جعفر بالوضوء ضرباً للفصل ثمانين اي اذا كانا يتيمم لانهما
 الفصل فاقسمان هذا هو المشهور بين اصحاب واجترأ المحدثي بضربة فيها وعلى بين
 بابويه بضربتين والاصح الاول قوله الواجب فيه النية ويجب مقارنتها بضرب الجبهة
 وما في حكمها لانه اول فعل يتيمم التعرض فيها للبدنية الوضوء او الفصل كونهما متصمان
 على قصد استباحة الصلوة او فعل مشروط بالطهارة ولا يجوز في الوقت عار على نية
 رفع المحدث كماله واستدانة حكمها كافي الوضوء والفسخ لونه في التمتع جبراً
 النية مع عدم قنات الموالاة والاستانفاد والالتفات في وقت كس عار على ما يحتمل
 معه الترتيب ويوجب الموالاة وان كان به ثامن نفسه والمراد بها من متتابعة وانما
 عادة فلا يضر الفصل اليسيرة ولو تعمد الجنبية لم يكره التيمم لم يضره تلف فان
 خشي وصلى فمضى الا عادة ترد اشبهه ان لا يعيد قال الشيخ في النهاية كونهما متصمان
 خوف التلف لمن تعمد الجنبية مع عجزه عن الفصل واجوب الاعادة عند التمكن منه ولو
 على بعض الاخبار والاصح ان متعمد الجنبية كغيره اذا خشي الضرر يتم لا يقيده خوف
 التلف ولا عادة عليه عند التمكن من الفصل وهذا اذا لم يكن تعمد جنبية بعد دخول
 الوقت مع العجز عن الفصل فان هذا بمنزلة من اراق الماء في الوقت بجنبية
 وكذا امن احداث في الجامع ومنعه الزحام يوم الجمعة يتم وصلى وفي الاعادة قوله

في مسح الجبهة والاعلى والاصابع
 في مسح الجبهة والاعلى والاصابع
 في مسح الجبهة والاعلى والاصابع
 في مسح الجبهة والاعلى والاصابع

اي منع الزحام عن الطهارة بالماء والتشجيع به المنة وفي وجوب الاعادة
 ومشاوذه اختلاف الاصحاب فان الشيخ قال بوجوب الاعادة والاصح لعدم
 قوله يجب على من فقد الماء الطلب في المنة طهارة سهم وفي التسهيلة غلوة
 سهمين غلوة السهم هي مقدار رمية والمراد بها من الراي المعتدل الآلة المعتدلة
 والمرة باسكان الزمان بعد الماء الملهمة المفتوحة الارض المثلثة على نحو الاشجار
 والغلوة والابوط ويجب ذلك من الجهات الاربع بحيث يستوعب جميع الجهات
 ويجزى في الطلب الاستتباب وينبغي عدالة النية ولو علم فقد الماء في بعض الجهات
 سقط الطلب فيه ويجب طلب التراب لو فقد بحيث يجب التيمم لانه مقدمه الواجب
 المطلق قوله ولو اخل فقيم وصلى ثم تبين وجود الماء تطهر واعاد اي لو اخل
 بالطلب حتى ضاق الوقت لانه قد اساءت مراعاة التأخير الى ان يضييق الوقت
 فقيم وصلى ثم تبين وجود الماء تطهر واعاد لورد المبر عن الصادق ع بأنه اذا
 وجد الماء في رحله او مع اصحابه بعيد ومضمونه مشهور بين الاصحاب لا سبيل
 الى رده والحق شيخنا الشهيد في الذكرى بكلامه لو وجد الماء في الغلوات لانه
 جعل مناط الاعادة وجدان الماء في محل الطلب وهو طهارة المص ولا بأس في
 ولو وجد الماء قبل شروعه في الصلوة ويشكل بانه مع ضيق الوقت بحيث لا يسع
 الطهارة بالماء يلزم تعمد افراج الصلوة عن وقتها مع وجود التيمم الميسر وسعة
 يلزم وقوع التيمم مع سعة الوقت وهو غير بايز خصوصاً اذا كان التيمم لفقد الماء
 ويمكن تركه على اذا غلب على طنه ضيق الوقت فبالتين السعة وهذه الخلاف
 فاذا لم يكن متيماً وضاق الوقت عن الطهارة الملائمة ففي جواز التيمم خوف
 فروع الوقت قولان اقر بها عدم في تطهر بالماء ويصلى قضاء **قوله** ولو كان

في مسح الجبهة والاعلى والاصابع
 في مسح الجبهة والاعلى والاصابع

في أثناء الصلوة فقولان أصحهما البناء وعلى كبرية الاحرام منا قول أحد النطية
 بالماء لم يركع وثاني وجوب ان لم يركع أو ثالث ان لم يركع في الثانية والاصح
 انكساده في عدم الرجوع بكبرية الاحرام وعبر المقصود بقولين في المسئلة مجازا
 كما ينهنا عليه سابقا **قوله** لو يتم المجنب ثم احدث ما يوجب وضوءا عاديا من
 ما انفصل ذلك ان حدث الذي يتم عنه باق وانما استغناء بالتيمم سبابة الصلوة
 ونحوه وقد بطلت الاباحة بالحدث الاصغر لان الاكبر قد ارتفع بالتيمم وهو
قوله لا ينقض التيمم الا ما ينقض الطهارة المائية ووجود الماء مع التمكن من استعماله
 المراد التمكن من استعماله في الطهارة التي يتم بدلا منها فلو كان متيما بدلا من الفصل
 متمكن من الوضوء فالتيمم محال وانما يتحقق التمكن من استعمال الماء في الطهارة
 اذا مضى على ذلك زمان يسع فعل الطهارة فلو قصر عن ذلك لم ينقض التيمم وان تعم
 ظاهر الانتقاض التيمم بناء على اصله بقا التمكن لانه لا عبرة بالحكم بالنقض ظاهرا
 بناء على الاصل المذكور اذا انكشف خلافه وتبين انتفاء شرط النقص **قوله** اذا
 اجتمع ميت ومحدث ومجنب وهناك ديك في صدرهم تيمم المحدث وهل يختص به
 الميت او المجنب لا ريب ان الماء ان كان ملكا لا حدهم تعين صفة في طهارة وان
 كان مباحا واستودا في اتياب اليد عليه وقصر نصيب كل منهم عن الغرض
 المتعلق ونس من حصول تيمم به الطهارة او بدل الماء باذل للمحتاجين استحباب
 تخصيص المجنب على اصح القولين لانه الاولى ولو كان الماء مباحا ولا حرج وجوب
 الى المجنب لما قلناه **قوله** روى فيمن صلى تيمم فحدث في الصلوة وقد جدد الماء فقلع
 وتظهر واتم ونزلها الشيخان على النسيان بهذه رواية محمد بن مسلم عن احمد بن
 اسحاق وعلمها الشيخان على وقوع المحدث نسيانا وفيه نظر لان الموضي لو احدث

النجاسة
 ٢٤

بشيء بطلت صلوة فالتيمم او في الاصح البطلان ووجوب الوضوء من شئ
قوله ويذرج تحت الجذال هو المعتمد في بغيره الانسان كونه اموال الانسان
 ونحوه وان كان تحريم التيمم في بغيره باعتراف له وكثيرا ما كان في بعض
 لا نحو الخيشية ويلحق بالمسك الحصى العنبى اذا غلى واشتد ويحقق غيبه بصيرة
 اعلاه اسفله واشتد به بحصول الشجاعة المسببة عن الغليان ويحكي كذلك
 حتى تمب شمشاد او بصير وبساق **قوله** والفقاع بغير الماء وشبهه القاق والمز
 به المتخذ من ماء الشعير كما ذكره المرتضى في الانتصار لكن ما يوجد في اسواق الهند
 يحكم نجاسته اذا لم يعلم اصله فلما باطلاق التسمية **قوله** وفي نجاسة عرق
 من الارام وعرق الابل الجلالة لعاب المسوخ ودرق الدجاج والشعاب والارب الماء
 والوزغة اخذت في الكرايمية اظهر المراد بعرق الجنب من الارام ما يعم عرقه حال الفحل
 فان الجوار يتعلق بالجنب وقد قال الشيخان وابن البراج بنجاسة عرق وعرق
 الابل الجذال واختلف في نجاسة المسوخ فيكون عابها بنجاسة على القول بنجاستها
 والمراد بدرق الدجاج غير الجذال لاختلاف في نجاسته فرق الجذال والشعاب والارب
 وانما كان من المسوخ الا انه قد ورد في نجاستها بنحو وصفا اخبار والاصح الطهارة
 في ذلك كله لكن مع كراهية مباشرة بها برطوبة نواه عند الدم فقد عني عماد الدين
 بسعة في الصلوة المراد بالدم هو البغلي باسكان العين المعجمة وتخفيف اللام
 الى ناسر البغلي ضربا كان يضرب به الدم في الاسلام وهذا هو الدم الكسري
 الذي وزنه ثمانية وواثني عشر حدث له هذا الاسم في الاسلام وسعته تقرب
 من انحصار الامر وهو ما كفض من باطن الكف ذكره ابن ادريس **قوله** وفيما
 بلغ قدر الدم مجتمعا روايتان اشهرهما وجوب الازالة هذا هو المعتمد ولو كان

متفرقا لم يجز الله وقيل كجب مطلقا وقيل بشرط التفاحش اختلف في تجديده التفاحش
فقليل ان يستوعب ربع الثوب وقيل مقدار شبر وقيل غير ذلك والكل ضعيف
بل الاصح عدم الفرق بين المجتمع والمتفرق في وجوب ازالته بالبلغ التدرج ولا فرق
بين الثوب الواحد والمتعدد ولا بين اثوب والبدن ولو اصاب الدم وجب الثوب
فان فقد من احد الوجهين الى الآخر قدم واحد واتان **قوله** دم الحيض كجب الله
وان قل الحق الشيخ به دم الاستحاضة والنفاس اما الحكم المذكور في دم الحيض فيه
رواية اما الاطلاق مشهور بين اصحاب ويؤيده اشتراكها في غلط الحكم والحق
الاصحاب بهادهم بنحو العين وهو كسب الخنزير والكافر والميتة وهو قوي لمقارنته بجاسة
الدم نجاسة اخرى ولو اصاب الدم المعفو مانع اخر فالاصح ان المعفو كجالة
وعني عن دم الجروح والقروح التي لا رقي فاذا رقا اعتبر فيه سعة الدم اي التي لا يرقى
ومها اي لا ينقطع ولا يسكن بحيث ترى وهو اصوب مما قد يوجد في بعض النسخ
مكان التي الذي لان المراد ان المعفو عنه دم الجروح الموصوفه يكون ومها لا يرقى
اما المعفو عن ومها الذي لا يرقى دون غيره فاما معنى له ولا فرق في ومها بين كونه نثرا
او قليلا ولا بين التفاحش وعدمه ولا كجب عصبه بحيث يمنع تعديده وانتشاره **قوله**
يجوز الصلوة فيه متفرقا مع نجاسة كالكثرة الجورب والتفاحش لا فرق في العفو
عن نجاسة هذه بين كونها مغلطة او مخففة قليلا او كثيرة متحدة او متعدده وهل
كون ما لا يتم الصلوة فيه من جنس المناسف فاعني عن نجاسة نحو الداء الممحو اذا
كانت مغلطة ام لا وكذا اهل بشرط كونها في محلها فاعني عن نحو الخلف الممحو لو كان
نجسا ام لا قيل بشرط كل من الامرين ولا ريب في احوط **قوله** تفصيل الثياب والبدن
من البول مرتين وكذا من غيره من النجاسات على الاصح **قوله** الا في البول الرضيع

كفي صب الماء عليه اجماعا وكفي في القصب استيعاب محل النجاسة بالما في المحل جاز
اظهر بها الاشتراط ولا يلحق به بول القصبه على الاقوى والمراد بالقصبه ما الرضيع
الذي لم يعتد باطعامه كثيرا فاعني به على وجه يساوي القصب وجب الغسل **قوله**
وكفي ازاله عين النجاسة وان بقي اللون المراد انه اذا اعتذر ازاله لون النجاسة
اي نجاسة كانت سقط وجوب ازالته لورود العفو عنه لانه يعني عن اللون مطلقا
وهل بشرط تحقق تعذر ازالته الاستعانة بنحو الاشنان والقصبون فيه وعدم
الاشتراط الاقوى **قوله** ولو نجس احد اثوابين ولم يعلم عينه صلى الصلوة الواحدة في
كل واحدة ولو صلى الصلوتين في كل منهما جاز ايضا والضابط ان يراي حصول التبر
بقضاء صلى الظهر مثلا في احداهما ثم العصر في الاخر ثم الظهر فيه ثم العصر في الاول
لم يقع لا مكان كون الظاهر هو الذي صلى فيه العصر او لا ولو فقد احدهما تعينت
الصلوة في الاخر واجزاء **قوله** وقيل يطرحهما ويصلي عريان هو قول ابن ادريس
ضعيف وان كان يابس رشح بالماء استحبابا **قوله** ولو نسي في حال الصلوة
فروايات اشهر بما ان عليه الاعادة وهذا هو المعتمد وتجب الاعادة في الوقت وغايه
قوله وهل يعيد مع بقا الوقت فيه قولان اشبهما الاعادة بل الاصح الاعادة و
بها الحكم بعيد مطلقا **قوله** ولو راي النجاسة في أثناء الصلوة ازالها
وان لم يعلم سبقها فان علم وجبت الاعادة بناء على ان الجاهل بعيد في الوقت
كالمغبر **قوله** الا ان يفتر ذلك الى ما ينفي الصلوة فيبطلها لان طهارة الثوب
والبدن شرط فاذا توقفت على ابطال الصلوة ابطالها وقيل انه مع ضيق الوقت
يستمر فيه تردد **قوله** المبرية للقصبه اذا لم يكن لها ثوب واحد اجترأت

وهو شرط الجواز
فمن ترك غسله او انفضاله
بغير ذلك اوله من شرطه
الماء ص ٥٥

بفسل في اليوم واليلة مرة ويعني عن نجاسته في باقيها وتجيز في ايقاع الفسل في ابي
جزء منها شاة وليكن الفسل في وقت الصلوة قبلها لان ذلك غاية الاحكام
لو اخلت بالفسل احتمال وجوب اعادة ما يحتم الفسل قبل من الصلوات **قوله** ومن لم
يتمكن من تطهير ثوبه القاه وصلّى عريان الاصح انه تجيز بين الصلوة فيه وعاريا والصلوة
فيه افضل لحصول التستر واستيفاء افعال الصلوة **قوله** ولو منع مانع صلى فيه وفي
الامة قوله تشبهها لا اعادة الاصح انه لا اعادة وان صلى فيه غتاء **قوله** الشمس اذا
جفت البول وغيره من امارض البوارى والمخبر جازت الصلوة عليه وهل يظهر الاستحباب
نعم هذا هو المعتقد ولا بد في التجفيف من اشراق الشمس على المحل الى ان تجف ولا بد
من ان لا يبقى شيء من اجزاء النجاسة في المحل وبندرج في الاض جميع اجزائها ونجاستها
القائم دون مصيد الزرع وكذا اكله لا تنقل بحول على العادة **قوله** وتظهر الارض بطن
الحنف والقدم مع زوال النجاسة المراد بباطنه اسفله وكذا اكل ما ينتقل كالنقل
والشتمك والقباق ولا يبعد الحاق خشيته نحو الاقطر بذلك ولا بد من طهارة الارض
وجودها ولا يشترط المشي بل يكفي ذلك نعم لابد من زوال العين وجفاف المحل من الرطوبة
قوله وقيل في الذنوب يلحق على الارض النجاسة بالبول انها تظهر مع بقاء ذلك الماء
على طهارته الذنوب بفتح اذ ال المعجزة له لو المائي او دون المائي والقول بظهور الارض
النجاسة بالبول مع عدم نجس الماء لقائه عليها لا يشيخ رحمه الله لانه النبي صلى الله عليه وآله
على بول الاعرابي في المسجد وهو ضعيف الا اذا بلغ الماء كرا **قوله** ويكره منها
او اني انه يب والفضة في الاكل وغيره يفهم من تعليق الحكم على الاستعمال عدم تحريم
اتخاذا لغير الاستعمال كمنس الجالس والقينة والاصح التحريم **قوله** وفي المفضض

قوله ان اشبهها انكر ابيته المراد بالمفضض الماء الذي احل من غير انقضاء اذا
جعل عليه فضة والاصح كراهيته لكن تجب اجتناب موضع الفضة حال النجاسة
والشرب بان لا يصنع النعم عليه في هذا الحال **قوله** وان المشركين طهروا ولا يجزى
بما شرع لهم او بملاقاة نجاسته بكذا سائر ما يبرهم سون بغيره وانهم لا يبرهم
بين ان يكون عليها اثر الاستعمال **قوله** ولا يستعمل ما لم يبرهم
طاهر اني حيوة مذكي ولا يخفى ان لا النفس له سائر لا يستعمل في جلد الكنية
لا استعمال بل ولا في لبس حال الصلوة **قوله** ويكره ان لا يوكمل طهيه حتى يبلغ
على ما يشبه هذا هو الاصح **قوله** وكذا كبره من اواني الخمر ما كان خشبا او قرعا
ونحو ذلك مما له مساقعة على اجزاء النجاسة فيها فقد قيل بان هذا ضعف
لا يظهر ولا يجوز استعماله وهو ضعيف نعم كبره **قوله** ويغسل الاواني من اللؤلؤ ثلثا
او لامين بتراب على الاصح المراد ولؤلؤ الكلب هو شره مما في الاواني بغير لسانه
يلحق به الطلعة الاواني بلسانه ولا يلحق به مباشرة الاواني بباقي اعضاءه ويشترط في
التراب كونه طاهرا او كون ذلك به او لا ولا يشترط مزجه بالماء نعم ان توقف
استيعاب اجزاء الاواني كالكالكان ضيق الرأس تعينت ومثل القربة ونحوها
انما فيه احتمال فان فقد التراب وجب استعمال ما شابهه من ثيابان ونحوه
ويجزى ذن في النفس الذي يفسد التراب مع وجوده وقته والفساد انما هو في
غيره كغسله وكثيره والجارى فيكفي فيه الفسل مرة بعد ذلك بتراب **قوله**
ومن الخمر والغاشيا والسبع افضل الاصح وجوب السبع والفسل من الذرة سبعا
انما هو من نجاسة الاواني بفسادها مباشرة بها مية برطوبة **قوله** ومن غير ذلك مرة الثلث
احول الاصح وجوب الثلث في الماء اذا ذكر من النجاسات او لؤلؤ الخمر برفاة

فيه الفصل سبعة بغير ترتيب على الاصح فانه تراب في غير الارض الكلب - والكسوف
والزوال منه رجاء في الايات فقد كان في الاقسام ليس بجدة فيكون ارقا
سبعة كما عده شيخنا الشهيد **قوله** والاموات عده في اقسام الصلوة دليل على
اسم الصلوة يقع عليها حقيقة وهو ممكن كلام على انه يمكن ان يكون عده ايات في الاقسام
بالتمسك كما بعد وضوء الى بعض كذا كذا في مصداق في اقسام الطهارة **قوله** وما يلزم
الانسان بغيره وشبهه النذر العهد واليمين والتحمل عن الغير: اصل الشرع
باجارة ونحو **قوله** ونواظرها اربع وثلاثون ركعة على الاظهر في الخبر وروى ثلث
وثلاثون باسقاط الوتره وروى غير ذلك المذهب المشهور **قوله** وبعد العشاء
ركعتان تعدان بواحدة وهي الوتره ويجوز فعلها من قيام ومن جالس
وفي سقوط الوتره قولان الاصح السقوط **قوله** والكل ركعتين من هذه النوافل
وتسليم بل جميع النوافل كذا الا الوتر وصلوة الا ابي فانه تصلي اربع حيث انها عشر
ركعات كما اصبح الظاهر **قوله** محصلها اختصاص الظاهر عند الزوال بمقدار اذانها
الافعال الشرط اقل الواجب صلتها يقع من ذلك المصلي وتختلف ذلك
باعتداف لزوم المصلي القصر والتمام ومصادفه اول الوقت متعلقا بمشاهدة
وتحذوف عدمه ولو فاتت شي من افعال الصلوة فان كان ما يتبادر في فوقه محسوب
في وقت الاختصاص وكذا وقت سجود الله وان كان مما يسجد والا فلا حجب
العم بمقدار زمانه وصلوة الاحياط كالجزء من الصلوة فيعده وقتها من وقت
الاختصاص **قوله** ثم يشترك الفرض والظاهر مقدمة اي يشترك الوقت بين الظاهر
والظاهر بعد معنى وقت الاختصاص الا ان الظاهر مقدمة لان الترتيب بينهما واجب
فلما اختلف بعد المربع العم وان كان نسبنا ما صح ما اتى به ان وقت العصر في الوقت

المشرك ثم يدخل وقت المغرب فاذ مضى مقدار اذانها يشترك في وقت
المغرب مقدمة ويراد في تحقيق وقت الاختصاص بالمغرب قد مضى ان غره في الظاهر
قوله وقت نافله الظاهر بين الزوال حتى يصير الفجر على قدمين واذ مضى العصر الى
اربعة اقسام المراد بالقدمين والاقسام من ذلك الشئ الذي يعتبر الزيادة ونقل
نفسه والقدم عبارة عن سبع فاصحها واجبة والاعتناء بالاقسام هو احد ثبوتها
بالاصحاب والاقول الاخر ان وقت نافله الظاهر تمتد الى ان يزداد في شئ مثله العصر
الى ان يزداد مثليه فتح يشغل بالفرضيه وهو الاظهر **قوله** ويعلم الزوال بزيادة
الظلمة بعد اختصاصه ويميل شمس الى الجانب اليمن متمم يستقبل القبلة للزوال
علامات منها ما ذكره والعلامة اول اعم من الثانية لان الاول علامة على حاله
يعلم بها اول الزوال والثانية انما يكون علامة مع استقبال قبله اهل العراق و
لا يعلم بها اول الزوال اذ لا يتحقق ميل الشمس الى الجانب اليمن للمستقبل الا بعد
مضي زمان كثير من اول الوقت **قوله** ويعرف الغروب بذهاب الحرة المشرقية عن
جانب الشرق الى ان تجاوز الدليل قمة الرأس وهذا هو الاصح والشيخ قول بان
الغروب يتحقق باستتار القرص **قوله** قبل ان يدخل وقت العشاء حتى يذهب الحرة
المشرقية الى وانظر بكرة هبة القول للشيخين والكرامية اصح **قوله** لا تقدم صلوة
ايضا على الاتصاف الا الشايب بمنعه رطوبة رأسه او مسافر وقضاء ما افضل
انما يجوز التقديم للمسافر اذا امتنع جده في السير من فعلها ولا يختص جواز
التقديم بمن ذكر قيل خالف البرد والجنابة في السفر كذلك والظاهر ان من الجنابة
كذلك لانها عذر وفعلها جائز ومنع بعض الاصحاب من جواز التقديم والاختصاص
عليه والرب ان القضاء افضل للوقت القضاء وقت العبادة ويسبق توبه

الطلب والعلم بما جاز الله على منع التقديم والخروج من الخلف اما نوافل المغرب في
 ذهب لمرّة المغرب ولم يكملها بعبادة الله الا ان يكون في حال الركعتين الاولىين او الاخرتين
 فانه لا يقطعها وان كان بعد فعل ركعتين لم يشرع فيما بقي **قوله** ولو لم يكن من صلوة الليل ما يجزى
 فراخ بها الصبح لم يخش خفيق وقت الفريضة وان لم يكن قد صلى اربعاء بعبادة الفريضة
 ولو ظن وقت صلوة الليل قراد بالحد وحده وخفت القراءة وفي المنتهى انه كخفت اذا
 طلع الفجر وهو في حالها قد صلى اربعاء وليس بعيد محافظته على الفريضة **قوله** والنوافل ما لم
 يدخل وقت الفريضة فان دخل لم يجز الايمان بفعل النافلة على المشهور بين متأخري الامامية
 والاصح الجواز لم يتحقق وقت الحاضرة على رائية **قوله** ويكره ابتداء النوافل عند طلوع
 الشمس وغروبها قياها وبعد الصبح والعصر هذه الاوقات الخمسة التي اجمع اكثر
 علماء الاسلام على رائية ابتداء النوافل فيها فاما الكراهية عند طلوع الشمس فمستمر الى ان
 يرتفع نخروج واما الكراهية عند الغروب فباعتبار شارق وهو ميل الشمس الى الغروب
 وذلك عند اصفرارها حتى تذهب لمرّة المشرقية والمراد بقياها هو وقت الاستواء الذي
 يفتي فيه نعمان النظم قبل ان ياخذ في الزيادة الى ان تزدل الشمس الا يوم الجمعة فانه يستحب
 التثقل بركعتين نصف النهار والمراد بما بعد صلوة الصبح والعصر استمرار الكراهية الى
 وقت الطلوع والغروب ولا يرد داخل الاقسام لان الكراهية في اثنين منها متعلقة بفعل
 الصلوة وثلاثة لوقت **قوله** عدد النوافل المرتبة وماله سبب المراد بالنوافل المرتبة ما يقع الاداء
 والقضاء خلفه صلى الصبح في اول وقتها ونسي النافلة شك ثم ذكر صلاتها والمراد بما سبب
 وما وجد في هذه الاوقات او قبلها مسبب بقتضيه كصلاة الحجية والزيادة نحو الزيادة
 والدخول الى المسجد قبل هذه الاوقات او في احد ما ومنه الطواف المندوب وقضاء
 النوافل من هذه القبيل **قوله** الافضل كل صلوة تعديها في اول وقتها الا ما استثني

خواتم الفريضة اذا
 طلع الصبح فان كان قد صلى
 اربع ركعات من صلوة
 الليل زاد ثم ساء لم
 يحسن في

في مواضعه ان شاء الله استثنى صلوة المفيد من عرفة الى المشرق فانه يستحب فيه
 المغرب والعشاء وصلوة منظر الجملة ومريد يستمر وفاقدا لسايرة المستحبين
 الوجه وغير ذلك **قوله** اذا صلى طائفة دخل لم يبين الوهم **قوله** والا ان يدخل وقت الصلاة
 يتم وفيه قول آخر يتحقق دخول الوقت قبل تمامه اذا كان قبل التسليم ان طلع جوة
 والقول الآخر هو قول المرتضى وجماعة بوجوب العادة وما يشعر به كلام الشيخ في
 من العادة اذا دخل عليه الوقت في الصلوة صححت صلوة والمختار الاول **قوله** **قوله**
 وهي الكعبة مع الاسكان والاجتهاد ان بعد المصلي وان كان قريبا بحيث يمكنه مشاة
 الكعبة بغية مشقة كثيرة كما لمصلي في بؤت مكة الا بطر فقبلته هي نفس الكعبة ولا بد
 من مجازاتها بجميع بدنه بحيث لا يخرج منه عنها شي وان لم يكن كذلك فقبلته هي الجهة
 على اصح القولين وقيل هي قبله لاهل المسجد الحرام هو قول الشيخ وجماعة والاصح ما تقدم
قوله وقيل يستلحق ويصلي مومنا الى البيت المعمور هو قول الشيخ في وق وهو
 ضعيف **قوله** فاهل الشرق يجعلون المشرق الى المكمل اليسر والمغرب الى اليمين **قوله**
 باهل الشرق اهل العراق مجاز القريهم من اهل الشرق لان المراد باهل الشرق من كان
 في جهة المشرق بالنسبة الى الكعبة وعلامته ان لا يجعل شرقا طوعها عند اليسار واليمين
 على اليمين مقابل اهل المغرب وما جعل المشرق على المكمل اليسر والمغرب على اليمين
 فانه مقابل جهة الجنوب وهو جهة الشمال **قوله** والجدى خلف المكمل اليمين وذلك
 اذا كان مستقيما بان يكون في غاية ارتفاعه والفرق ان في غاية الانخفاض بالعكس
قوله وقيل يستحب التماس لاهل الشرق قليلا وهو بناء على ان توجههم الى الحرم
 وهو عن يسار الكعبة بالنسبة الى جهة الشرق اكثر منه عن يمينها فمع التماسه يستحب
 التوسط وعلى اخرنا من انتها الجهة فلا يخوف لتلايم من قبله **قوله**

بعبادة الله
 في كل وقت
 من كل وقت
 من كل وقت

فإذا أفقد العلم بالجهة والظن صلى الفريضة الى اربع جهات ومتى أمكن العلم بالجهة
 تعين الاخذ به ويحصل ذلك بمجازات محراب معصوم وقبلة المسلمين في مساجد
 وقبورهم ونحو هذه الأماكن التي لا يندرت ود المسلمين فيها ويقع في الاول اجتهاد
 بحال من الاحوال والاجتهاد في الجهة اعني اليمنية واليسرة فيجوز ومن اقسام العلم
 استفادة القبلة من الكواكب الموثوق بها ونحوها وكذا من قول شافعي رحمه الله ان
 عن يمين لا من شافعي واحد على الاصح فاذا أفقد المصل العلم وكان قادرا على الاجتهاد
 ويحصل الجهة بالظن تعين الاخذ به فان فقد ايضا فالاصح ان كان قادرا على الاجتهاد
 لكن غلبت العوائق فتعذر ذلك الاجتهاد وحصل كل صلوة الى اربع جهات وان كان عالما
 لا يعرف العلامات وقد ضاق الوقت عن تعلمها فالاصح ان يجوز له تقليد العدل العارف
 بالعلامات المخبر عن اجتهاده والاخذ بقول الشافعي الواحد العدل بطريق اولى وكذا المنفرد
قوله ومع الضرورة او ضيق الوقت يصل الى اي جهة شاء ان يخرج عنه جهة على غير ما
 ولو بقول كافر انما دونه **قوله** وتبين بعيد وان خرج الوقت هذا هو الاصح **قوله** ولا يصلي
 الفريضة على المراطة اختياره ان أمكن استيعاد الافعال وان كانت تعبته اعتقلا على الاصح
 وكذا البرجوة المتعلقة بالجمال **قوله** سور خص في النافذة سفر حيث توجهت الرحلة وكذا
 في الحضر على الاصح وكذا ارض في حوز فعلها لما شئ سفره وحضر على الاصح وجب يستوفي في حال
 مع الامكان والا اوبأركوع والتسجود **قوله** ولا في صوفه وشعره ووبره ولو كان قلنسوة
 او ثوبه ونحوها فلا يتم الصلوة فيه بل الشعر الواحدة على الاصح في ذلك كله **قوله** وان انتزع
 من نية جرد او مع غسل موضع الاتصال وذلك اذا قطع لكن بشرط ان لا ينفصل معه
 الميمنة شيء ولو قطع ثم قطع موضع الاتصال اعني عن الفصل **قوله** ويجوز في الحزب الى ان
 لا المفسوش بوبر الارانب والشعالب الحمد في العبارة وبر الحزبان الجمل لا يتعفف

يكونه فالصلوة مفسوشا والاصح جواز الصلوة في الجمل ايضا واشترط في
 بركة النفس **قوله** وفي فروا السجود قولان اظهرهما الجواز على كراهية المفسوش
قوله وفي الثعالب والارانب روايتان اشهرهما المنع بهذا هو المحمدي **قوله**
 ولا يجوز الصلوة في الحرير المحض للرجال اذ هي الضرورة والحرب ومن الضرورة
 ابره الشديد مع فقد غيره والعقل فيجوز ليس الحرير له فقه والحنث كما رجع في
 ذلك كله واحترز بالحنث عن الممتنع نحو القطن والكتان فيجوز الصلوة فيه وان
 قل الخليل ما لم يكن مضمجلا بحيث لا يمنع وقوع اسم الحرير على الثوب فانه لا يجوز
قوله ويحل يجوز عسفا من غير ضرورة فيه قولان اظهرهما الجواز بهذا هو الاصح
قوله وفي النكح والقلنسوة من الحرير تردوا اظهرهما الجواز على كراهية المفسوش
 والقلنسوة ونحوها لا يتم الصلوة فيه والاصح جواز ذلك للرجال على رايته
 ويحل يجوز الركوب عليه والافتراش له المروي نعم يلوح من قوله المروي نعم
 الشرود في ذلك والاصح الجواز لصحة الرواية الواردة بذلك ولان الحرم اللبس
 ذلك لا يقتضي لبسا **قوله** ولا بأس بثوب مكفوف به المراد به ما يجعل في رؤس الاكابر
 والذيل وحول الرق وحذاء اربع اصابع والظاهر ان المراد بالاصابع المضمومة
قوله ولا يجوز في ثوب معصوب وان لم يكن ثوبا **قوله** ولا فيما يستر القدم
 ما لم يكن له ساق كالحف يتحقق الساق بان يتجاوز مفصل القدم فيجوز بدونه عند
 الشيخ وجماعة والاصح الجواز على كراهية **قوله** ويكره في الثياب السود وما عدا الثياب
 والحف وكذا الكبار **قوله** وفي الثوب الذي يكون تحته وبر الارانب والثعالب
 او فود لانه ينفك من ان يتعلق به شيء من اوبره **قوله** وفي ثوب واحد للرجال
 ولو على ما تحته لم يجز لافرق في عدم الجواز بين ان يحكي لون العورة او وجهها على

جواز

الاصح قوله وان يشتمل الصلوة على جارية عن ان يلتحق بما زاد من غير طهر فيه
تحت يده ويجعلها على منكبيه **قوله** - وفي ثوب يتم حجبته اي بالثوب على النجاسة
اعتباطا للعادة **قوله** وفي قبا وفيه تماثيل او خاتم فيه صورة سواء كانت
صور الحيوان او غيره على الاصح **قوله** - او متعقبة الا ان يمتنع النقاب
شيئا من واجبات القراءة فيحرم وكذا التمام على **قوله** - وقيل كره في قبا
مشدود الا في الحرب ثم اهو المشهور بين اصحاب وقال الشيخ سمعنا من
الشيوخ من ذكره ولم اجده غير اسناد الفتوى على كراهية **قوله** تجري
الرجل ستره قيد ودبره هذا هو الاصح والقبيل هو القصب والاشجار
ما بين القبيل والذبح احوط **قوله** عند الوجه والكفين وفي القدمين ترددوا
الجواز الاصح عدم وجوب سترهما عند الكفين من مفصل الزند والقدمين من
مفصل الساق والاذنان وما لا يجنب في الوضوء مما يجنب ستره ويجنب ستره من
غير محل الفرض من باب المقدمة **قوله** ويجوز الاستمرار بكل ما يستر العورة كالشجر
ودرق الشجر والطين اما الحشيش وورق الشجر فيجوز بهما الستر اختيارا اذا
علا على وجهه كحصى بهما مقصود الستر الحاصل بالشوب وكذا اسيار البناء
واما الطين فانما جرى عند الضرورة **قوله** - ولو لم يجد ستره صلى حيا ناعيا
اذا امن المطلع بحجب في الايمان الاحكام الى حيث لا ند وصورته وجعل السجود
اخفض وكذا في كل موضع متعل ففرض المصلي الى الايمان **قوله** - اذا كان مملوكا
او ما دونه يندرج في المملوك مملوك الغير ويمكن ادراج مملوك المصلحة
يندرج في الماذون فيه ما استفيد الاذن فيه صراحة او ضمنيا كما اذا قال كن فيه
او بالفتوى كادخال الصنف منزله او شاهد الحال كما في الضماري الا ان يندرج

20
ان توجه الضرر لا سيما على نزع ونحوه **قوله** - وفي جوارز صلوة المرأة الى جنبها قولون
انها المانع سواء حملت بصلوة او منفردة محرمانت او اجنبية ظاهرة عدم
الفرق بين تقدم احدكما في الصلوة بين اقرانهما هو مشكل ينبغي ان يكون محل
الحكم اذا اقرنا او تخصيصه بالما فر اذا علم بالما فر اذا لا وجه لتعلق التحريم بالاول
ح والمان الثاني مخصوص بالنهي في هذه الحالة فيجب اختصاصه بطلان الصلوة نعم لو
فما ان انتهى في العبادة لا يدل على الفساد استقام ذلك نعم لو تقدم احداهما
بحرم الآخر بصلوة غير عالم تعلق به الحكم المذكور **قوله** - والاخر الجواز على كراهية
هذا هو الاصح وينبغي ان يكون موضع الكراهية هو محل التحريم **قوله** ولو كان في مكان
لا يمكن البناء على الرجل ولا وجوب على القول بتحريم المماذاة واستحباب القول
اخر وقيد بعضهم بما اذا كان الوقت واسعا فنظر فيه محال هذا اذا لم يكن
المكان مختصا بهما **قوله** - ولا يشترط طهارة موضع الصلوة اذا لم تجد مكانا
الى المصلي او الى شئ كحالة المصلي وفي بعض احوال الصلوة لا غير المحمول وان تحرك
محركته وبطل قدح بعدى ما عني عنه من النجاسات المألوفة او باعتبار محله في نظر
وعدم اقوى **قوله** ويستحب صلوة الفريضة في المسجد الا في الكعبة فيكره على الاصح
ويكره الصلوة في الحمام مع طهارته والا لم يصح ولا يكره في المساجد الا على طهارة
قوله - وارض الشجرة والشجر اذا لم يتمكن جهة من السجود هو قيد فيهما والمراد اذا
لم يتمكن كالتمكن فلو لم يتمكن احصا لم يصح ولو تمكنت فلا كراهية **قوله** - وبين
المقابر الا مع الحائل يكفي في الحائل الغزاة او حجر رمي به او العصف والريح
او كفي البناء بعشرة اذرع من كل جانب لا يكفي استبعاد القبر من دون الحائل
او بعد **قوله** - وفي بيوت الجوس والينيران المراد بيوت النيران ما احدث

لا خراج النار فيها مدة وان لم يكن موضع جاراتها وظاهر كلامهم انه لا فرق بين كون النار
 موجودة حال الصلوة او لا **قوله** وان يكون بين يديه نار مفرقة يعني في رايهية نحو الحجرة
 والقنديل **قوله** او مصحف مفتوح بشرط كونه مبصر الاشتغال به وكذا القول في كل شغل
 نحو النقوش في قبله **المصنف** **قوله** او ما يطير من البلوحة المراد بالبلوحة البوار والغلط
 لا معلقا **قوله** وقيل يكره الى باب مفتوح او ان من مواجبه ذكر ذلك جامع من الاصحاب
 لما فيه من الاشتغال من الصلوة وتوقف المصنف فيه لعدم الدليل والقول بالكرهية اوجه
 ويجوز مواجبه بصيغة اسم الفاعل وبصيغة اسم المفعول **قوله** ما لم يكن مأكولا بالعادة
 يعني في كونه مأكولا بالعادة ان يغلب كونه في بعض البلاد على ظاهره لا يكاد يغلبه الاكل
 في جميع اقطار فان الخطه مثلا لا يدخل في بعض البلاد الا نادرا ولو كان الشئ حالان
 يدخل في احدهما فانه كقشر القوز وقيل لا يدخل اخضر تحريم السجود **قوله** الملبوس
 كما كقول في التحريم مع ثبوت الاعتبار على حد ما سبق **قوله** وفي الكتان والقطن رويان
 اشتهرهما المنع الاتع الضرورة المنع هو الاصح والافرق بين كونهما منسوخين ومغفولين
 وعدمه نعم يشترط بلوغهما حد الممكن لا لما فاذا ما احضر من فالتامع من سجود
 او المتبادر من القطن والكتان ما يكون بعد البلوغ او هو صالح اللبس دون غيره ومن
 الضرورة التيقنة وشدة الحر مع فقد غير الثوب وخوف الجنة في المظلمة كذلك ان يؤخذ ذلك
قوله فان منعه الحر كد على ثوبه وكذا الوضوء البارد ولو امكنه اخذ شئ من الثياب او الخيشية
 حرارته او برودته ثم سجد عليه وجب قدم على الثوب **قوله** ويجوز السجود على الثلج
 القير وغيره مع عدم امارض وما ثبتت منها سوق العبارة مقيد من تحريمه بين هذه
 الامور والثوب مع فقد الارض وما ثبتت منها وهو كذلك لانها في مرتبه واحدة
 فان لم يكن فكل كذا اي فان لم يكن شئ من ذلك كد على ظهر كفه لرواية علي بن جعفر عن اخيه

موسى **قوله** **قوله** بالقرى من تعبده بكونه مستحاضا من جنس الحيوان **قوله**
 اولى ولا يضر ما فيه من اجزاء النورة لاجلها **قوله** والطلاق الاصح بغير كبره فان
 من كتبوا بالمبصر وان اطلق الحكم قوله ويكره منه ما فيه كناية **قوله** ولا يعبه بلوغ
 في اجبي يؤذن بشرط كونه مميزا فيعتد باذنه **قوله** وكذا العتية تؤذن للف
 ومحمد **قوله** فاعتد به اذا كانت مميزة **قوله** وتؤذن المرأة للف اذا كانت
 بغير ذن المحرم للرجال ايضا **قوله** بشرط ان لا يسمعها اجنبى **قوله** رافعا صوتا
 اشتهر به المرأة يستحب رفع الصوت بالاذان ليعلم نفعه فان كان من به
 الاحكام اذا كان ذكر او اذن في الحاضرين جاز اخفاته بحيث لا يسمي وزعم
 اما المرأة فان صوتها عورة فلا يستحب لها رفعه اذا لا يسمعها الا من لا يسمعها
 اذ لا يسمعها **قوله** ولو اخل بالاذان وارتق مته ناسيا وصلى تاركها ما لم يركع
 واستقبل صلوة ولا تعد لم يرجع هذا هو الاصح وقيل لما يرجع المعتمد
 في جميع الامام والمنفرد وهل يرجع للاقامة فقط فيه قول والاصح العدم
 فاعلوات المنس لا غير فان غيرهما كما يحج فيه بقول فيه المؤذن ثلثا الصلوة بالنصب
 والرفع وفي صلوة الجناة تردد **قوله** وقيل يجبان في الجملة هذا القول حكاه
 الشيخ في الخلاف وهو ضعيف **قوله** واكره الغداة والمغرب اوجبه السيد
 فيها على الرجال والاصح الاستحباب **قوله** ويجمع يوم الجمعة بين الظهرين باذان
 ورواق متين وكذا الجمع بين الظهرين يوم لافه وعشائين ليلة المروقة
 في الاذان للثانية في هذه المواضع **قوله** ام كروه فيه قولان للاصح
 عدم التحريم قريب ولو جمع المسافر بين الصلوتين في وقت واحد بالجمع
 فليتم او تأخير اذن لصاحب الوقت واقتصر على الاقامة لا في وسقط
 اذ انما له اذن لها فانها لم تجوز لثبوت اصل الشرعية للصلوة وانفكا

الى اخره

المنا في ذلك - ولو صلى في مسجد جماعة ثم جاء آخر من لم يزدوا ما دامت الصفوف قائمة
ولو انقضت اذان الآخرون واقاموا كبر الاذان والاقامة معا لجماعة ثانية المنفردة
على الاصح لم يفرق الاول يكفي في عدم التفرق بقا واحد اذ لا يصدق ح تفرق الجميع
ومقتضى عبارة المصنف اعتبار بقا الجميع وهو خلاف المنصوص والمفهوم من عدم
تفرق الاول واشتغالهم بتوابع الصلوة فلو صاروا الى اخره الفصلون الثعيب
اكن القول بالاذان وهل يفرق بين المسجد والقصر او فيه تردد ومورد المنصوص به
وساوي بينهما في الذكرى وهو محتمل - وفصول على شهر الروايات خمسة وثلاثون كما
هذه المذهب وفي بعض الاخبار ترجيح التكبير في آخر الاذان وترجيحه في اول
الاقامة - آخر ما ايضا وثنية التهيل في آخرها وروى ان الاقامة مرة مرة الا قول
انه اكبر فانه مران وروى غير ذلك - والترتيب شرط اي الترتيب بين فعلها
وبينها فلو كسر لم يعتد ما فعل ولا يبرئ بذلك من خلفه ان يصلي بها اذان واقامة
ولو اخر الاذان عن الاقامة اعادها - والسنة فيه الوقوف على فصوله اي
الاذان بمعنى انه لا يعرب اخر الفصول وكذا الاقامة فان فعل لم يحل بالاعتقاد
بها وان ترك لا فخل - متينا في الاذان عاود في الاقامة الحذر خلف الثاني
وليكن مع ذلك تاركا للاعراب واقفا على فصولها - والفصل بينهما كبرتين
ان كانتا من الرواية فلا بحث كما لو اذن على ست ركعات للظهر والعصر وال
فهما مما يستثنى فعلاهما في وقت الفريضة ولا ياتي فيهما الخلاف السابق - وكبر
الكلام في حاشيها لان الاشتغال باجتنبي في خلال العبارة يغتور به اقبال القلب
عليها ولا يطلان به سواء كان بعد او سبوا الا ان يطول فيخرج به عن المواضع
ومثله سكوت الطويل وهذا اذا لم يكن الكلام بمصلحة الصلوة فانه لا يكره
والترجيع الا لشعار التجميع هو تكرار الشهادتين مرتين آخرتين فان بعض

العمامة استحب لكل الشهادتين في اذان مرتين كمنه لصوت ثم اذنا
كذلك رفع الصوت وقصر في كبريانه كبرير الغصن زيادة عن المولف و
هو اعظم مما سبق لشمول فصول الاذان والاقامة والحكم بكونه وان اعتد به
كان بدعة حراما وان دعيت اليه حاجه اشياء للمصالح بما ذكرنا دلت عليه
اروايه وصرح به صاحب - وقول الصلوة فيه من النوم الصلوة يترفع
على الحكاية وهو استنويب والاصح التحريم اذا اتى به معتقدا انه من فصول الاذان
وان كان من الاذان ككلام اجنبي فيكون كروا ولو دعيت اليه نصيبه جاز -
ما اعتد به شرعية - فمن السنة حياية عند سماعه بان يقول السامع كما يقول
المؤذن حتى الميعات ولو حلق به لها جاز ولو كان في طم او قران قطع
الى ان يفرغ ولا يمنع من الحكاية كونه على الخلاء اما المصلي فلا يستحب له وانما
كل الاذان المعتبر شرعا نحو اذان المجنون والكافر والمرأة اذا اجتمعها اجنبي
وفي الاذان العصر عرفة ومشاة المرء لغيره تردد والظاهر ان الاقامة لا تكلي
- وقول ما يخل به المؤذن المراد حي على خير العمل لانه من فصول الاذان
والاقامة عندنا وانكره العامة وكذا غير من فصولها لا اطلاق روايه ابن
حنبل الى عبد الله - والكف من الكلام بعد قوله قد قامت الصلوة
الا بما يتعلق بالصلوة فيكره ذلك كراهية مؤكدة وقال شيخنا والسيد
بحرم والاول اصح اما ما يتعلق بمصلحة الصلوة كتقديم الامام وطلب
سائر الامور سوية الصلوة ونحو ذلك فلا يكره للرواية - اذا
سمع الامام اذنا جاز ان تحرك به في الجماعة وان كان المؤذن منفردا
المراد بالامام من كان في وقت سماعه فاصدا لاقامة ومتوجها اليها

لأن المنع ويبيد إذا نهى أو إذا أُلغى بعد فكيف يباح هذا إن غيره ولا
فرق بين كون المؤذن راتباً في المسجد أو المصنف أو منفرداً أو بامعاً وغير ذلك
إذا كان معتدلاً بأذانه شرعاً وبطل استحباب العادة حتى يحتمل ذلك مع اتساع
الوقت **قوله** ومن أحدث في الصلاة **قوله** ولا يعيد الأقامة إلا مع الكلام
لما روي أن الكلام بعد الأقامة يقتضي إتمامها وكذا يعيد بالواحد
في أثنائها **قوله** من صلى خلف من لا يعتد به أذن لنفسه وأقام يعلم
ذلك أن أذان المخالف لا يعتد به **قوله** ولو خشى فوات الصلاة أقصر
تتم فصوله على كبريتين وقد قامت المراد بخوف فوات الصلاة خوف
الركوع كما دللت عليه الرواية مجازاً لأن التحلف عنه موقوف على الكار والرد
من قوله أقصر على كبريتين وقد قامت الزايات بأخر الأقامة من عند **قوله**
قد قامت الصلاة كما دللت عليه الرواية وإن اقتدى بالشخص في هذه الصلاة
اعتماداً على أن الرأى لا يقتضي التبرع **قوله** النية وهي سكن وإن كانت
بالشرط أشبه فأنها يقع مقارنته قد اختلف الأصحاب في أن النية في الصلاة
ركن فيها وشرط وشبهها بالشرط أكثر لأنها تقدم جميع الأفعال الصالحة
إلى آخر الصلاة والظاهر أنه لم يحرمها التكبير والنية عند أول فيكون قبل
الشرع في الصلاة لكنها ليست على نزع الشرط لعدم جواز تعدد محال
يتخلل بينها وبين الصلاة زمان لوجوب مقارنتها لأول الصلاة وغيره
العبادات وبه ثمة فهم في تحقيق ذلك بل المطلب العلم بوجوبها وإن
الافتعال بها عند الاستعداد مبطل وهذا القدر حاصل سواء كانت شرطاً أو
ركناً **قوله** ولا بد من نية القرية والتعيين والوجوب أو التنبؤ بالأداة

أو القضاء لا يجب أن المسقط للتكليف من مكلف وهو يتبين بالفعل
المأمور به على الوجه الذي مأمور به وإنما يتجمل وجه الفعل بالنية لأن المأثور
في وجوب الأفعال هو النية كما دللت عليه الأخبار فلا يكون الفعل المأثور
للفعل المطلوب من المكلف إلا بمسارعة له حتى في وجوبه المنطوق إليها ولما
كان اتساع العبادة على وجه الاختصاص مطلوباً بالسارع وجب قصد القرية في
الفعل المأثور به وكذا الوجوب في الواجب والتنبؤ في المنذور به **قوله** لا يسقط الواجب وبالعكس وكذا الأداة والقضاء وذلك في بعض الفرع
فظهر أنه لا بد في النية من القصد إلى أمور أربعة **قوله** ولا يشترط نية لقصر
ولا الإتمام ولو كان متخييراً أي بين القصر والإتمام لكونه في أحد الموضعين
الأربعة والأصح وجوب التعيين بهما وكذا الاشتباه كون الفات قصر أو
إتماماً أراد فعلها قوله **قوله** استحضار النية عند أول جزم من التكبير
إلى استحضار النية أو هذه الأمور المعقبة في النية بمعنى القصد إليها
يكون ملحوظاً بجميعها على وجه الإجمال فلو استحضرت ذلك ثم بعد الفعل عن
شيء منها أتى بالتكبير لم يصح ولا يشترط بقاء الاستحضار إلى آخر التكبير
على الأصح لأن أول التكبير أول الصلاة والواجب مقارنته النية لأول الصلاة
ولو عسر على المكلف استحضار الأمور المعقبة كلها والقصد إليها في هذه
الحالات استحضار واحد بعد واحد على حد النطق بها بحيث إذا نقل
إلى شيء منها ذهب عن ما قبله ففي الإجزاء نظر فثبت التسرع في تسمية ذلك
والاستعداد العسر عن ذلك لأن ما حظه من الأمور المتعددة دفعه من حيث
التعدد أمر سيء فإن وجب المكلف المشقة ولم يأمن أن سميت الحال بالوجوب

اني بمقدوره وسقط ما سواه وهو ركن في الصلوة ربما يتوهم كونه شرطاً
 لان الدخول في الصلوة انما يتحقق بآخوه فيكون خارجاً وليس بشي لان
 الاعتبار في التحريم هو التكبير ولما لم يتم الا بآخوه كان كماله كاستغناء عن الدخول
 في الصلوة بآوله **قوله** - وصورة ركنه اكره مرتباً اي بحسب مراتب هذه الصلوة
 فيكون مرتباً حالاً مؤكدة وجب المبالاة ايضا وقيل الهمزة في عدم مد شي منها
 وعدم اشباع فتحه الباء بحيث يصير لفظاً خروجه عن كون تكبيرة **ان** - وجب
 التعلم ما يمكن فلا يجوز الصلوة وفي الوقت سبعة وينبغي ان يراى ان المكان
 عادة فلو ينس من وجوب المعلم عادة يمكن جواز فعل الصلوة بالترجمة مع
قوله - في الاخرس مع الاشارة اي باصبعه للرواية وكذا اقرأته وتشد
 في اثره **قوله** - ويشترط فيها القيام فيتقدم عليها ويصحبها
 لكن ما قارنها موصوف بكونه ركناً لانه داخل في الصلوة كالتكبير لما تقدم
 فشرط **قوله** - وسننهما النطق بها على وزن الفعل من غير مد اي من غير مد
 يسير بحيث لا يحدث حرف فان مد كثير لم يفسح التكبير كما سبق لانه
 ح يصير لفظاً آخر وهو اكبار جمع كبير وهو الطبل اما الالف الذي قبل الباء
 وبعد اللام في الاسم المقدس فان هذه مكررة فقط اذ لا يخرج به عن موضوعه
قوله - وهو ركن مع القدرة ومع العجز فاكره بذكره وليس هو ركناً في جميع
 الصلوة فان من زاد قياماً او نقصه سجدة لسهو ولا تبطل صلوة وانما
 القيام ركن في مواضع الاول النية على القول بانها ركن الثاني التكبير
 وقد سبق الثالث القيام الذي يكون متصلاً بالركوع بحيث لو ركع
 جالساً ساهياً بطلت صلوة وكذا لو كان منحنياً فيما اذا عجز عن القيام

فصل في منحنيا ثم وجد حجاباً في القراءة فركع على ما ركب منحنياً منحنياً قبل
 بالاحمال **قوله** - ولو تعذر الاستعداد بالاعتقاد بسنة قديمة
 بنفسه غير مستعين بشي فاذا اقتصر الى ما علمه من وجوب حاج في
 تحصيله الى شراؤه او استيجاره وجب مع الاستعداد **قوله** - ولو عجز عن الاستعداد
 قاعداً او مكن ان يشير بقوله اصلاً الى انه عجز عن الاستعداد او عن جميع صور
 الاستعداد فانه لا يجوز العقود الا مع ذلك **قوله** - وفي حد ذلك قوله ان احما
 مراعات التمكن هذا هو الاصح وحده المفيد بان لا يقدر على المشي بقدر
 زمان الصلوة **قوله** - ولو وجد القاعده خفاً نهضت بما اي نهضت مرة انما
 ومقدارها مال مقدرة على حد او خلوها خالدين او الحلة ولا يكون في وقت
 الدخول ولا خلاف في ان من وجد خفاً في خلال فعل من افعال الصلوة قطع
 ان كان قراءة او ذكر او تشهد الى ان ينتقل الى المالة العليا التي يقدر
 عليها وان لم يكن ذكر الانتقال على هيئة كاركع ينتقل في حال الركوع والاصح
 ان من عجز عن حال الانتقال الى ما دونها تاركاً للقراءة ونحوها اذا صادفها
 ولو عجز عن القعود صلى مضطجاً على جانبه الايمن فان عجز فعلى الايسر يتقبل
 بمقادير بدنه القبلة **قوله** - مومياً اي للركوع والسجود برأسه فان
 عجز فبعينه ان لم يكن اعلى فانه لوجه العين عاجز ويجعل السجود اخفض
 هذه الكلمة اذا عجز عن ان يصير عبادة المساجد فان قدر ولو بوضع ما سجد
 عليه على مرتفع صحت فيضع ما في المساجد وبالجملة فياتي بكل مقدورة اذ
 لا يسطط الميسور بالمعسور **قوله** - وكذا لو عجز صلى مستلقياً كالمختصر
 وركوعه وسجوده كما سبق ومتى عجز عن الايام اجرى الافعال على قلبه والاذا

على لسانه ويستحب ان يترجع القاعد قاريا وثني رجليه ركعا وقيل تنوير تشهد
 المراد بالترجع هنا ان يصفى فخذيه وساقيه وهو اقرب الى القيام من غير
 من انواع الجلوس والمراد بثني الرجلين ان لقمة نهما بحيث اذا قعد قعد على
 صدره وما بقية اقعاده والاصح ان التورك وهو الجلوس على التورك لا يسر وسألت
 ان شاء الله تعالى كمال تفسيره ويستحب في تشهد المصلي بالسكك كما يستحب في تشهد
 المصلي قائما **قوله** وهي معينه بالحد في كل ثمانية الح هذا يعنى الغرض والنقل كذا
 لا يندرج فيه ركعة الوتر **قوله** ولا يجزئ الترجمة الى في الحد وكذا السورة وان
 يجزئ من العربية هل ينقل فرض المصلي الى التسبيح ولو جاز عنه بالعربية يترجمه
 والفرق ان القرآن لا يكون الاعراب لان الاعجاز انما يكون بالنظم المخصوص فكأن
 الذكر **قوله** ولو ضاق الوقت قرا ما يحسن اي من الفاتحة او غير ما ونحوه
 اما لو حسن بعض الفاتحة بحيث يسمى قرا ما قراة وعوض عن الغابت
 بقراة آخر من غير ما بقدره من اعيان الترتيب فان علم اولها آخر العوض والا
 قدسه او وسطه المعلوم ولو لم يحسن غير ما كره بالحسن او عوض عنه
 بالتسبيح على احتمال قوله ولو جاز قرا من غير ما يتيسر والاسباب كثيرة
 وهلمه بقدر القراءة اي لو لم يحسن منها قرا ما يتيسر من غير ما لكن يجب
 ان يكون بقدر ما مع مراعاة الحرف عدد الايات ان امكن بغير عشر فان
 اكتفى بالمساواة في الحرف او زيادة حرف البديل فان لم يحسن شيئا أصلا الى
 بالتسبيح المحرر اخرا الصلوة لانه اقرب الى البدلية عن الفاتحة من غير
 ولانه المعهود شرعا فيحمل الاطلاق ولو كره لتساوي الفاتحة كان اولى
 قوله ويحرك الا فرس لسانه بالقراءة ويعقد بها قلبه ويشير به أصبعه كسابق

وليس له ويجتهد القاب باربطه بمفردة الوضع اذا يجب انك على ما يدبر
 القدر الذي يتعين به تلك الحركات المذكورة لقراءة المضمومة **قوله** وفي رواية
 سورة مع الحمد هو الاصح ويعلم من التقيد بالحد ان المنظره لم يبق
 الذي يشق عليه قراتها كثيرا او من اجابته حاجته لا يجب عليه سورة وهو حق
 وكذا يفهم من التقيد بسبعة الوقت انه مع الضيق لا يجب ولا يكره ان
 لا دليل على السقوط هنا اذا لا يسقط شي من الامور المعتمدة في الصلوة الضيق
 الوقت بل يتحمل فرض المصلي الى القضاء بخلاف حال الغفلة ولا اعلم لامة
 بسقوط السورة للضيق بل يتصريح بخلافه موجود في التذكرة في باب وقت
قوله ولا يقرأ في الفرائض غنية على الاظهر من الماصح لان وجود السجود
 فوري بخلاف النوافل ولو قرأنا سيما عدل عن التذكرة المتذكرة سواء كان
 محل السجود ام لا لانه في محل القراءة ولم يأت بالسورة المجزئة **قوله** ولا يقرأ
 الوقت بقاؤها سواء لزم من قراتها صيرورة الصلوة قضاء ام لا انتهى وان
 شي من الصلوة عن الوقت وان قل ولو قرأنا سيما عدل عالم برفع او
 ببقائها قدر اقص سورة وكذا لو ظن السعة فسمن الضيق **قوله** وادناه
 ان يسمى نفسه اي ادنى السرة لم يتر من التعبد ضابط السر والجهل بتحقيق
 القول فيها انها حقيقتان متضادتان عوصان تمتنع تضادهما فليس كثر
 احد بما اقل الاخر فالجهر اظهر الصوت على الوجه المعهود فاقله اسماعيل
 الغريب مع عدم المانع واكثره عالم ببلغ العلو المفرد والسر اخفاء الصوت
 وبمسه على الوجه المعهود فاقله اسماعيل نفسه واكثره لم يخرج الى الجهر فلا يجزئ
 في القراءة مثل حديث النفس اختيا او ما توهمه بعضهم ان اكثر السر اقل الجهر

غاية **قوله** - **والتجهر المرأة** وجوبها كمن يجوز ان يجهر في موضع الجهر ان
 لم يسبحها اجنبى والخنثى مع سماع الاجنبى كالمرأة وبدونه كالمطل
 ومن اسبغ الجهر بالبسملة في مواضع الاختفات من اول الحمد والسورة
 سواء كان في الركعتين الاولى او الثانية او الاخرتين وسواء الغرضية والنافلة
 وسواء الامام والمنفردة **قوله** - وترتيل القراءة قل في الذكرى هو حفظ الوقوف
 واداء الحروف فالمراد منه الزيادة على التقدير الواجب من الاداء فلا يخرج
 القراءة بحيث لا يحصل كمال التبيين للحروف ولا يقف في مواضع توقف
 فعل غير الماتى فان فعل بحيث اتى بقدر الواجب احرى وان اخلا بحجب
 ومثل القراءة التسبيح والتشهد **قوله** - والاعتناء في النظر من المغرب
 على قصار المفصل المختار ان النظر كالاعتناء في استجابات المتوسطات
 المفصل فيها الرواية والمفصل من سورة محمد ص الى آخر القرآن فمطولاته الى
 عم ومتوسطاته الى الضحى **قوله** - ولو صلى الظهر جمعة على ما ظهر ان كان يستحب
 قراءة السورتين في الجمعة وقال المرتضى بالوجوب والاستجباب **قوله** -
 وكذا الشهادتين وكذا اسائر الاذكار **قوله** - اربع الاول يحرم قول
 آمين آخر الحمد وقيل كره الاصح في المذهب التحريم لانها ليست بقرآن ولا
 عباد ولا يحرم آخر الحمد كذا يحرم في جميع الصلوة وتبطل بها **قوله** - وهل يحل
 البسملة بينهما قيل لا وهو الاشبه الاصح انها يعاد وجوباً لانها جزء من
 كل منهما وجب رعاية ترتيب المصحف في قراتها **قوله** - بحري تسبيحات
 اربع صورتها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وروي تسبيح
 وقيل عشرة وقيل اثنا عشر وهو احوط فختار المصنف هو المذهب وجب في الغاية

هذا الترتيب على الاصح وما يجب في القراءة من كونها بالمرئية واداء الحروف من
 منى بها والمبدء وقوم عاة النظر **قوله** - لو قرأ في صلاة احد من
 سجدة عند ذكره اي عند ذكر السجود وجوبه وان تعمد بحذف الف بين الراء والراء
 هنا غير منافية لوجه الامر بها وانه لو استتم في ناطق موضع سجدة او سجع
 بنا على وجوب السجود على السمع وهو الاصح **قوله** - الا كذا قد روي عن بعض
 ركبته لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وبما قيل ان هذه الحكم الربيعي كذا
 فانه يستحب ان لا يقرأ طاعة كثيرة او هو ضعيف **قوله** - ولو عجز قنعه على سكتين
 والمراد به من الاخذ والتمسك كقول الله واداء قوله وسبحه واداء قوله
 اوتيا بحري المذكور وفي السجدة وهذا هو الاصح والمراد به اقرار كل واحد ذكره
 ما ضمن الشاهد على ما سجدنا واعلم بحري علم التسبيح والتسبيح فمناه
 التسمية والبار في قوله ونجدد متعلق بخذوف تقدير الكلام تسبيحاً
 ربى العظيم واشنى عليه **قوله** - سجدتنا كبر نماز او الى تسعة وثلاثين
 تسبيحاً **قوله** - ويكره ان يركع ويداه تحت ثيابه بان يكونان بارزين او في
 كفة قنانه **قوله** - السجود على الاعضاء السبعة ويجزى فيها وضع ما عدا
 عليه وضع فدا يجب في الجبهة وضع مقدار درهم على الاصح **قوله** - وان راكعون
 موضع السجود غالباً بما يزيد عن البنية المرأة بالبنية المقنونة في الجاهلية
 اشترع وقدرت بربع اصابع مضمومة تقريباً والباس وكذا يجب في
 طرف الاخذ من ان لا يكون موضع الجبهة اخفض من موقنعة بزيادة من ابع
 وهل يعتبر ذلك في تعبيه المساجد كما في حال اسكان الاخذ فان تعذر الموضع
 او في سجدة او ما دونه **قوله** - ولو كان بجبهته ومثل احتقر خفية ليقع التسليم

على ما بين وجه بالانه مقدمه للواجب لا يختص الحكم بالمغيرة فلو اكد انه محذور
 طين او خشب نحوها **افراقة** ولو تعد سجد على احد الجبهتين قاله الاصحاب
 ولا اولوية لليمين على اليسر من عدم اليقين **والذكر فيه** وان تسبج
 كما ركوع الاصح اطلاق الذكر **التكبير** لما دل قنما وهو بعد الكاء
 ولو كبر في يديه جاز وترك الاضغلي لكن بشرط ان لا يكون معتقدا استحبابه
 على هذا الوجه ومثله التكبير للركوع **قوله** وان يرغم بانغص الارغام بالانف
 الصاق بالترغام وهو التراب والمراد به السجود عليه **قوله** ويكره الاقحام
 بين السجدين وكذا اكره بعد ما وفي كل جلوس في الصلوة والمراد بان
 يعتمد بعد وقديه على الارض ويجلس على عقبيه **قوله** واقله اشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اي ان تشهد
 وهو الواجب واقل منه اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسوله
 بخلاف وحده لا شريك له من الاول وعبد من اثانته مع انها بمنزلة رسول
 ويجب ان يراعى فيه وفي الصلوة على النبي وآله المنة القول فلو ابدل شيئا
 من الفاظه بمرادفه او اسقط شيئا ولو كان سوى ما قلناه او اظهر مضمرا
 وبالعكس لم يحزنه وبطلت صلوة ان تعمد وقد علم فيما ذكرناه ان المصلي
 مخير بين العبارتين المذكورتين وان اتى به منهما فهو واجب **قوله**
 وهو واجب في اصح القوانين على الاستحباب اوضح دليل وهو قول اكثر
 الاصحاب لكن القول بالوجوب احوط ولا محذور فيه بوجه من الوجوه
 لو قوعه في آخر الصلوة **قوله** وصورة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 او السلام عليكم وبآيتهم بذكر ان الثاني مستحب هذا احد القولين بالاصح

القائلين بالوجوب التسليم الذي عليه الفتوى في قوله من يبيع نعم من احوط
 ويومئ بوجه عينية المراد اليه وكذا انما **قوله** والى يوم سليمان
 بوجه يمينه وشماله لكن في رواية انه اذا لم يكن على يديه ان سلم تسليمته
 واحدة واكتفى ابن بابويه بالاستحباب بان يكون على يديه حياطة
 التوجه بجمع كبريات منها الوجه ان قيل كيف توصف كبريات بالاستحباب
 مع ان بعضها واجب قلنا المستحب المجمع من حيث المجموع **قوله** منها
 ثلث اوعيه على ما ذكره في تفسيره لا اوعيه منها لا يخلو العبارة من توسع
 لان دعاء التوجه ليس منها بل هو بعد ما يمكن يستحب بعد كبرية اخرى
 سوى كبرية الاحرام بحسن قد انما المشي الى فيكون منها ثلثة اوعيه
قوله القنوت في كل ثمانية قبل الركوع الا في الجمعة فانه لا يركع
 وفي الثانية بعده لا يستثنى من هذه الكلية الا الجمعة ومفردة التوراة الجمعة
 فان فيها قنوتين كما ذكره اكثر الاصحاب المستند في ذلك النص ولو خالف
 المنقول على قنوت القنوت فيبطان الصلوة قوي وان التوراة فيها مع
 كونها ركعة واحدة قنوتين احد هما قبل الركوع والاخر بعده **قوله** ولو نسي
 القنوت قضاء بعد الركوع اي لو نسيه في موضع الاستحباب قبل ركوع
 وذكر بعده قضاء سج ولو لم يركع حتى فرغ من الصلوة قضاء ولو كان جالسا
 المراد بالقضاء هنا فله **قوله** واقله تسبيح الزهراء ع والمراد اخذ
 انما هو افضل او معتقبا **قوله** والالتفات وبراهون المبطان
 عند ادسوا التفت بكلمة بوجه خاصة **قوله** وكذا القنوت
 في الكمام والفعل الكثير الخارج عن الصلوة الاصح انه مبطل عند ادسوا

٢٠

ولا يتحقق الابطال الا اذا وقع متواليا والمرجع في اكثره الى العادة
والجاء لا امور الدنيا المراد به ما يكون صوتا او اسما اما خروج الذم فقط
فلا ولو كان ذلك لأمور الآخرة كالخوف من النار والخشية من الله فهو من افضل
الطاعات **قوله** وضع اليمين على الشمال قولان اظهرهما الابطال هذا المعتبر
لكن مع العمد لا مطلقا ولا فرق بين كونها تحت الصدر او لا ولا بين وجود الحمل
بينهما وعدمه ولا بين كون الوضع على الساعده او على ظهر الكف ووضع الشمال
على اليمين كوضع اليمين على الشمال في ذلك **قوله** الا الخوف ضرر او فوات
عزيم او تردى طفل فيما كان المقطع واجبا كما في خوف تردى الطفل و
ابعد الغير من الهلاك حصول الضرر كفوات العزيم ومع انتفاء الضرر
يستحب الا ان يكون قليلا لا يبال به فيكون القطع ويحتمل ويباح بقفل الحية
والعقرب **قوله** وقيل تقطعها الاكل والشرب المعتمد الابطال بها اذا كانا
بحيث يوذنان بالاعراض عن الصلوة فلا يبطل الصلوة وسكر والارذال
بين استئذان من الغذاء **قوله** الا في الترتيل من ختم الصوم وحلقه عطش
لرواية سعيد بن الاعرج ولا فرق بين كون الصوم واجبا او مندوبا لكن
لا بد من العمد لعدم الاحتياج الى فعل كثير غير الشرب ولا استبدال
وكون الاناء ظاهرا كالماء بجل كحاشية **قوله** وفي الصلوة والشعر
معقوص قولان اشبههما الكراهية عقول الشعر هو جمع في وسط الرأس وشدة
وقد اختلف الاصحاب في جواز له للجل والاصح الجواز على كراهية اما الميرة
فلا خلاف في جواز لها ولو منع السجود حرم مطلقا **قوله** وكذا الالتفات
يمينا وشمالا اذا كان بوجه خاص **قوله** والعيش عالم يصرفه كثيرا

48
والاصحاب ومقتضى ذلك ان يصلوا قريبا مع قصر حكمهم بان جازوا العادة
يصلون بملوث اذا كانت الصلوة يومية وفي الفرق نظر والمتحيز يصلو
بملوثا منها كاليومية **قوله** ولا يات من لا ياذن الولي اي لا يجوز ذلك فان
فعل ثم لم ينفق الجماعة **قوله** وهي خمس تكبيرات بينها اربعة ادعية الى
قوله وينصرف باليمنة مستغفرا يظهر من قوله ولا يتعين ومن قوله ولا ينفق
ان يكبر ويستشهد بالشهادتين الخ اي دعا اتي به اجراء والاصح انه وان لم
لفظ الادعية بحسب رعاية مدلول ما اشتركت فيه الروايات لكن بحسب رعاية لفظ
شهادة وانما الصلوة **قوله** ولا يصل على الميت الا بعد تغسيله وكفنه بهذا
ما هو حيث يجب التغسيل والتكفين ولو اقل بالترتيب عامدا اعاد ما يحل
تلقاها ناسيا فيه ترد وجاهل الحكم عامدا **قوله** ولو كان عاريا جعل في القبر و
سترته عورته ثم صلى عليه هذا ان لم يكن ستره بخوثوب والصلوة عليه خارجا
قوله ولو كان طفلا فمن ورثها هذا اذا لم يستكمل ست سنين اما اذا لم
يستكملها فانه يقدم عليها فان الصلوة عليه واجبه **قوله** رافعا يديه
بالكبر هذا الاصح القولين لدلالة النصوص عليه الاكثر على قصر الرفع على الاول
قوله وعليه ان كان منافقا المراد بالمنافق مذهبنا المخالف للحق والاصح
ان الدعاء عليه غير واجب فانه يجوز الاقتصار في الصلوة عليه على اربع
تكبيرات وينصرف بالرابعة **قوله** وبدعاء المستضعفين ان كان
مستضعفا عرف بعض الاصحاب المستضعف بانه الذي لا يعرف
الحق ولا يعاند فيه ولا يوالي احدا بعينه وهو حسن وقد ورد في الدعاء
ثم كثر ما يابوا واشتغوا بسببك وقهم عذاب الجحيم وزاد بعضهم

آخر الآيات **قوله** وفي الليل انهم يجعلونها لابويهم فرط الفطر هو الذي يتقدم
الوازدة لا صلاح الخوض والدلاء المراد به انها ما يتقدم من الاجر بسببه
قوله ويقف موقفه حتى ترفع الجنزة ظاهرة ان ذلك مستحب لكل مصلح
هو المختار وقصره في الذكرى على الامام **قوله** والصلاة في المواضع المعتادة
اي في المواضع المعتادة للصلاة ببركاتها لكثرة من صلى فيها ولان السامع
يلوثر بقصد للصلاة عليه فيكون ذلك طريقا الى كثرة المصلين **قوله**
ويكره الصلاة على الجنزة الواحدة مرتين انما يكره ذلك اذا كان المصلي
الاول والثاني متحدا فلو تغير لم يكره الا ان ينافي التعجيل وتخير في المعاد
بين نية الوجوب او التذنب اعتبارا باصل الفعل وبسقوط الفرض **قوله**
من ادرك بعض التكبيرات اتم ما بقي ولواء ان رفعت الجنزة ولو
على القبر انما يجزئ الايتان ما بقي من التكبير ولواء اذا خاف الفوات بفعل
الادعية فلو يمكن من بعض الدعاء وجب فعله ولا ينافي ذلك رفع الجنزة
ولا وقتها بل يتم التكبير ولو ناسيا اذا كان الى سمت القبلة وينبغي مع
اتمام الصلاة على القبر الايتان بالادعية مع امكانه وكذا اذا كانا

لها ناسيا



